

معيار التقرير المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة
(IFRS for SMEs) وزيادة جودة الإفصاح المحاسبي
بالتطبيق على البيئة المصرية (دراسة اختباريه)

د/ محمد راضى عطية محمد

مدرس المحاسبة - قسم نظم المعلومات المحاسبية والكمية

كلية التكنولوجيا والتنمية

جامعة الزقازيق

ملخص البحث :

استهدف البحث قياس مدى تحقيق معيار التقرير المالى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لمتطلبات جودة الافصاح المحاسبى من خلال قياس مدى توافر كل من متطلبات القياس والافصاح المحاسبى واحتياجات مستخدمى التقارير المالية ومتطلبات تطبيق معيار التقرير المالى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، بما يدفع نحو تحسين جودة الافصاح المحاسبى بخصوص هذا النوع من المنشآت ، وسد الفجوة بين ماتقدمه معايير التقرير المالى وما يطلبه مستخدمو التقارير المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة .

ومن خلال الدراسة النظرية تم اشتقاق ثلاثة فروض تم اختبارها احصائياً وتحليل نتائج الاختبار ، وقد خلصت نتائج البحث الى وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين كل من متطلبات القياس والافصاح المحاسبى واحتياجات مستخدمى القوائم والتقارير المالية ومتطلبات تطبيق معايير التقارير المالية للمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم ، مع زيادة الافصاح المحاسبى لهذا النوع من المنشآت ، وأنه لا توجد فروق ذات دلالة معنوية بين فئات الدراسة حول تأثير العلاقة بين كل من متطلبات القياس والافصاح المحاسبى واحتياجات مستخدمى القوائم والتقارير المالية ومتطلبات تطبيق معايير التقارير المالية للمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم على جودة الافصاح المحاسبى لهذه المنشآت ، كما انتهت الى أن تطبيق معايير التقارير المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم يساهم فى زيادة جودة الافصاح المحاسبى لهذا النوع من المنشآت فى البيئة المصرية .

مقدمة البحث :

خطى مجلس معايير المحاسبة الدولية خطوات جادة نحو تجسيد هدفه الأساسى المتمثل فى ارساء اطار لضبط وتنظيم الممارسة الدولية للمحاسبة وتزويد المؤسسات والأطراف المهمة بالمعايير التى تضمن القراءة المتوافقة للقوائم والتقارير المالية الختامية ، وكانت أهم هذه الخطوات هى اصدار المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم (IFRS for SMEs) فى يوليو سنة ٢٠٠٩ كخطوة أساسية فى مشروع اعادة جدولة طريقة عمل المجلس بمساهمة الأطراف المهمة^(١).

وقد كان المقصد من وراء اصدار International Financial Reporting Standard For Small & Medium Enterprise-sized (**IFRS for SMEs**) مواجهة الاحتياجات المتعددة لمستخدمي التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم ، وقد تم اصداره مرفقاً بملخصات عمل (**Basis for Conclusions**) لتوضيح الأهداف المرجوة والمؤسسات المعنية بتطبيقه ، بالإضافة الى تحديد واضح لمستخدمي التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودليل التنفيذ (**Implementation Guide**) يبين كيفية عرض القوائم المالية الى جانب المعلومات الملحقه .

المصطلحات العلمية المستخدمة (الكلمات المفتاحية) :

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم ، المعايير الدولية للتقرير المالي ، المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم (**IFRS for SMEs**) ، نموذج كانو ، جودة الإفصاح المحاسبي .

مشكلة البحث :

لوحظ في الآونة الأخيرة الاهتمام المتزايد بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة على المستوى الدولي من خلال المشروعات المختلفة المدعومة من بعض الجهات الدولية مثل الإتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي خاصة في الدول النامية ، وذلك الاهتمام المتزايد يؤكد على أهمية هذه المؤسسات ودورها الهام في الاقتصاد الوطني لأي دولة وتعزيز القيمة المضافة للدخل القومي ، وقد رافق الاهتمام المتزايد بذلك النوع من المؤسسات اهتمام متزايد أيضاً بالأسس المحاسبية التي يجب أن تتبعها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم^(٢).

وقد عمل مجلس معايير المحاسبة الدولية على محاولة التوفيق بين تلبية احتياجات مستخدمي البيانات المالية لهذه المؤسسات من جهة وتحقيق التوازن بين التكاليف والمنافع من جهة أخرى فأصدر المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم (**IFRS for SMEs**) سنة ٢٠٠٩ .

وتدور مشكلة البحث حول سؤال رئيسي مفاده : هل تطبيق المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم

(IFRS for SMEs) يؤدي الى زيادة أو تحسين جودة الافصاح المحاسبى لهذه المشروعات ، ويمكن صياغة هذا السؤال الرئيسى من خلال الأسئلة الفرعية التالية :

١- ماهى طبيعة العلاقة بين كل من متطلبات القياس والافصاح المحاسبى والاحتياجات الفعلية لمستخدمى القوائم والتقارير المالية ومتطلبات تطبيق معيار التقارير المالية للمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم مع زيادة جودة الافصاح المحاسبى لتلك المنشآت ؟

٢- هل هناك فروق ذات دلالة معنوية بين فئات الدراسة حول تأثير العلاقة بين متطلبات تطبيق معايير التقارير المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والاحتياجات الفعلية للمستخدمين ومتطلبات تطبيق معايير التقارير المالية للمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم على جودة الافصاح المحاسبى لهذه المشروعات ؟

٣- هل يساهم تطبيق معايير التقارير المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم فى زيادة جودة الافصاح المحاسبى فى البيئة المصرية ، وسد الفجوة بين ماتقدمه تلك المعايير وما يطلبه مستخدمو التقارير المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ؟

أهمية البحث :

يستمد البحث أهميته من تزايد أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى الآونة الأخيرة بما لها من نصيب كبير فى الاقتصاد العالمى بصفة عامة والاقتصاد المصرى بصفة خاصة ، ومايعكسه ذلك من اصدار معايير تخص هذا النوع من المؤسسات لتحقيق التوافق الدولى بشأن السياسات والممارسات المحاسبية ، وبما يساهم فى تحسين جودة التقارير المالية ومن ثم زيادة جودة الافصاح المحاسبى .

أهداف البحث :

يهدف البحث الى قياس مدى مساهمة تطبيق معايير التقرير المالى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فى زيادة أو تحسين جودة الافصاح المحاسبى ، من خلال قياس مدى توافر كل من متطلبات القياس والافصاح المحاسبى ومتطلبات تطبيق معايير التقرير المالى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة واحتياجات المستخدمين بما يدفع نحو زيادة جودة الافصاح المحاسبى بخصوص هذا النوع من المشروعات وسد الفجوة بين ماتقدمه تلك المعايير وما يطلبه مستخدمو التقارير المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة .

فروض البحث :

فى ضوء الأهداف المحددة للبحث تم وضع الفروض الثلاثة التالية :

١- لاتوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين كل من متطلبات القياس والافصاح المحاسبى والاحتياجات الفعلية لمستخدمى القوائم والتقارير المالية ومتطلبات تطبيق معايير التقارير المالية للمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم ، مع زيادة الافصاح المحاسبى لهذا النوع من المنشآت .

٢- لاتوجد فروق ذات دلالة معنوية بين فئات الدراسة حول تأثير العلاقة بين كل من متطلبات القياس والافصاح المحاسبى واحتياجات مستخدمى القوائم والتقارير المالية ومتطلبات تطبيق معايير التقارير المالية للمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم على جودة الافصاح المحاسبى لهذه المنشآت .

٣- لايساهم تطبيق معايير التقارير المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم فى زيادة أو تحسين الافصاح المحاسبى لهذا النوع من المنشآت فى البيئة المصرية .

حدود البحث ونطاقه :

يخرج عن نطاق البحث دراسة أو تحليل جودة تطبيق المعايير الكاملة للتقرير المالى أو العلاقة بينها وبين احتياجات التقرير المالى فى النسخة الكاملة ، كما يخرج عن نطاق البحث والتحليل أيضاً أنواع المنشآت الأخرى بخلاف الصغيرة ومتوسطة الحجم .

خطة البحث :

فى ضوء مشكلة البحث وأهميته وأهدافه وحدوده تسير خطة البحث على النحو التالى :

أولاً: الاطار النظرى

ثانياً: الدراسات السابقة

ثالثاً: منهجية البحث

رابعاً: ملخص البحث والنتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة

أولاً : الاطار النظرى :

١- تعريف وخصائص وأهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة :

١/١ - تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

أشارت الكثير من الأدبيات الى صعوبة التوصل إلى تعريف محدد وموحد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، بالإضافة إلى أن كلمتي " صغيرة " و " متوسطة " لهما مفاهيم نسبية تختلف من دولة إلى أخرى ومن قطاع لآخر حتى داخل الدولة (٣) .

وهناك عدة معايير نوعية وكمية يمكن استخدامها في تصنيف المشروعات ضمن قائمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، ويعتبر معيار حجم العمالة من أكثر المعايير شيوعاً بسبب سهولة توافر المعطيات الخاصة بها ، غير أن هذا المعيار لا يخلو من أوجه قصور حيث لا يعكس الوضع الحقيقى لحجم المشروع نتيجة الاختلاف فى مؤشر (رأس المال / العمل) بين مختلف الصناعات أو الأنشطة ، كما أن معيار رأس المال لا يصلح وحده لتصنيف المؤسسات ، فرأس المال القانونى تتعارض المقارنة به مع معطيات الاقتصاد الكلى نتيجة التغير المطرد فى القيمة الحقيقية للنقود ، ورأس المال الثابت والعامل تختلف مكوناتهما باختلاف نوعيات الأنشطة على أساس كفاءة الإدارة ومعدل الدوران ، وقد يتدخل عنصر التكنولوجيا فى بعض الأحيان ليشكك فى صلاحية هذين المؤشرين للمقارنة بين المنشآت ، كما أن رقم الأعمال لا يمكن التحكم فيه نتيجة تفاعل قوى السوق وأثرها على المبيعات التى تحمل فى مكوناتها قيمتها الحقيقية بالإضافة الى معدل التضخم .

وتفادياً لأوجه القصور السابقة يفضل الباحث استخدام المعيار المجمع فى تصنيف المؤسسات ، وهو يتكون من كل من حجم العمالة ورأس المال ورقم الأعمال .

وقد عرّف مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) من خلال نشراته المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بأنها المؤسسات التى لا يوجد لديها مسئولية عامة (قياساً بالشركات المساهمة) ، كما أنها لا تقوم بنشر قوائمها المالية لاستخدامها من قبل المستثمرين الخارجيين^(١) ، وتنسم هذه الشركات بانخفاض عدد مستخدمى المعلومات فيها وقدرتهم على الحصول على أى معلومات اضافية عنها^(٤) .

ونظراً لخصوصية ومميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإن الالتزام الكامل بتطبيق جميع متطلبات القياس والافصاح المحاسبي يعد بمثابة عبء كبير وتكلفة ليس لها ما يبررها ، وهذا ما دفع بعض الجهات العلمية والمهنية فى بعض دول العالم الى اعداد تقارير مالية خاصة بتلك الشركات ، ومن ثم الاعفاء الكلى أو الجزئى من بعض متطلبات القياس والافصاح المحاسبي وذلك لتخفيف العبء عن تلك الشركات وتحقيقاً لمبدأ التكلفة والعائد .

وقد أشارت لجنة العمل القائمة على إنشاء معيار المحاسبة الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في مجلس معايير المحاسبة الدولية إلى تعديل عنوان المعيار المحاسبي المقترح ، وذلك باستبدال فقرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم (SMEs) بفقرة المؤسسات الخاصة (Private Entities) وقد تم إقرار هذا التغيير في مايو ٢٠٠٨ ، وأشارت كذلك الى أن التعريف يبقى مشابهاً للمؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم بأنها تلك المؤسسات التي ليس عليها مسؤولية عامة وغير المشمولة بالمؤسسات المدرجة في السوق المالي^(٥) .

٢/١- خصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة :

تنتم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ببعض الخصائص التي تميزها عن غيرها من المنشآت ، أهمها :

- ١- انخفاض الحجم المطلق لرأس المال اللازم لإنشاء المشروعات الصغيرة ، وذلك في ظل تدني حجم مدخرات المستثمرين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة .
- ٢- أن مالك المنشأة هو مديرها ، إذ يتولى العمليات الإدارية والفنية ، ويرجع ذلك الى أن هذه المشروعات غالباً ماتكون ذات طابع أسري .
- ٣- ملاءمة أنماط الملكية من حيث حجم رأس المال وملاءمته لأصحاب هذه المشروعات .
- ٤- الافتقار إلى هيكل اداري ، كونها تدار من قبل شخص واحد مسؤول إدارياً ومالياً وفنياً .
- ٥- غالباً ماتكون صناعات مكملة **Complementary** للصناعات الكبيرة وكذلك مغذية لها .
- ٦- الاعتماد على الموارد المحلية الأولية ، مما يساهم في خفض التكلفة الانتاجية وبالتالي يؤدي إلى انخفاض مستويات معامل رأس المال/العمل .
- ٧- المرونة والمقدرة على الانتشار نظراً لقدرتها على التكيف مع مختلف الظروف .

٨- تدني قدراتها الذاتية على التطور والتوسع نظراً لإهمال جوانب البحث والتطوير وعدم الاقتناع بأهميتها وضرورتها.

٣/١- أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية وبصفة خاصة مصر :

تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة نسبة كبيرة من المشروعات الصناعية في العديد من دول العالم ، كما أنها تمثل المستوعب الأساسي للعمالة وتساهم بفعالية في التصدير وزيادة قدرات الابتكار، وتشير بعض الاحصائيات الى أن " المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل نحو ٩٠ % من اجمالي الشركات في معظم إقتصاديات العالم ، وتوفر ما بين (٤٠% الى ٨٠%) من اجمالي فرص العمل وتوظف من (٥٠% الى ٦٠%) من القوى العاملة في العالم .

وتسهم هذه المشروعات بحوالي ٤٦ % من الناتج المحلي العالمي وتساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي للعديد من الدول فعلى سبيل المثال تساهم بنحو ٥١% الى ٨٥% من اجمالي الناتج المحلي في كل من انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية .

وتوضح الاحصائيات المتاحة عن بعض دول العام العربي أن عددها المشروعات الصناعية التي تشغل أقل من عشرة عمال تمثل ٥٩ % في مصر و ٤٩ % في تونس و ٥٠ % في المغرب ، ولا يختلف الأمر كثيراً في بقية دول العالم^(١) .

ومما يؤكد أهمية هذا النوع من المشروعات عقد العديد من المؤتمرات الدولية والمحلية كمحاولات لتطوير وتعزيز القدرة التنافسية لهذا النوع من المشروعات^(٧) ، وقد بدأت حكومات دول العالم المتقدم والنامي على حد سواء أن تعي أهمية الدور الذي تلعبه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في اقتصادياتها ، ومن ثم بدأت في مساندة هذه المشروعات من خلال وضع عدد من السياسات والقوانين واللوائح التي تساعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الازدهار والعمل في بيئة اقتصادية صحية ، وذلك لأن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تعاني في الأغلب من مشاكل تختلف في طبيعتها عن تلك المشاكل التي تواجهها المنشآت كبيرة الحجم .

٢- متطلبات القياس والافصاح المحاسبي :

١/٢ - متطلبات القياس المحاسبي

يمكن تلخيص أهم متطلبات القياس المحاسبي في ضرورة توافر كل من^(٨) :

- الموضوعية
- الملاءمة
- القابلية للتحقق
- القابلية للقياس الكمي

٢/٢ - متطلبات الإفصاح المحاسبى ومشمولاته :

تتمثل هذه المتطلبات فى كل مما يلى (٩) :

١- البيانات الأساسية للشركة : ممثلة فى المعلومات الأساسية المتعلقة بالشركة وأنشطتها بالإضافة الى جميع البيانات الضرورية الأخرى المطلوب الإفصاح عنها .

٢- السياسات المحاسبية : فالإفصاح عن السياسات المحاسبية يعد وثيقة هامة للمعلومات تمكن من تفسير الأرقام الواردة فى القوائم والتقارير المالية وفقاً للسياسات المحاسبية التى أدت إليها .

٣- الأطراف والصفقات الهامة : اذ يجب أن تشمل التقارير المالية على وصف للصفقات المبرمة بين المنشأة والأطراف الأخرى ، وكذلك العلاقات الهامة بين المنشأة وأطراف خارجية أخرى مثل العلاقة بين الشركة القابضة والتابعة .

٤- الأحداث اللاحقة : فقد تحدث أحداث هامة أو تتاح معلومات جديدة متصلة بالقوائم والتقارير المالية التى تم اعدادها وتنعكس عليها ، ويتطلب الأمر حينئذ الإفصاح عنها فى صورة ملاحظات مرفقة .

١- الشكوك حول استمرار المنشأة : اذا توافرت لدى معدى التقارير والقوائم المالية معلومات تفيد بإمكانية عدم استمرار المشروع أو أن هناك شكوكاً حول استمراره ، عندئذ يجب الإفصاح عن تلك المعلومات بالشكل المناسب .

٦- الالتزامات المحتملة (١٠) : وهى التزامات يحيط بها الكثير من عدم التأكد والإفصاح عنها يخبر القارئ بالنتائج السلبية للأحداث التى وقعت ولكنها لم تصل الى درجة الموضوعية اللازمة لإدراجها ضمن القوائم المالية .

٣- المتطلبات المقترحة لتطبيق معيار التقرير المالى للمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم :

يمكن تصنيف تلك المتطلبات الى أكثر من نوع ، ويستخدم الباحث فى تصنيفه لهذه المتطلبات نموذج كانو لقياس مدى جودة تطبيق المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر لمعيار التقرير المالى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة .

١/٣ - ما هو نموذج كانو (Kano Model) :

عبارة عن نظرية لتطوير المنتجات ورضا العملاء ، وتطبيق هذا النموذج على موضوع البحث يمكن تصنيف المتطلبات المقترحة لقياس جودة تطبيق معايير الإبلاغ المالي لاعداد التقارير المالية للمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم فى شكل ثلاث مجموعات من المتطلبات يجب توافرها لتأكيد جودة تطبيق هذه المعايير ، وهى المتطلبات الضرورية والمتطلبات الأحادية والمتطلبات الجاذبة^(١١) :

٢/٣ - المتطلبات الضرورية :

هى المتطلبات الأساسية التى يجب أن تتضمنها القوائم والتقارير المالية ، وإذا لم تتوفر فإن المستخدم لن يكون راضياً، أما إذا كانت متوفرة فهذا يزيد من مستوى رضا المستخدم، وتتمثل فى :

١- اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) كأساس لها

٢- توافر المعيار المحاسبي المناسب للمؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم

٣- تسهيل العرض المالي والافصاح المحاسبي

٤- توضيح السياسات والطرق المحاسبية بالشكل الذي يمكن من فهمه

٣/٣ - المتطلبات الأحادية :

هذه المتطلبات وجودها ليس أساسياً لكن إن وُجِدَت ستزيد من كفاءة افصاح القوائم والتقارير المالية ، ويتناسب مستوى رضا المستخدم طردياً مع درجة تلبية هذه المتطلبات ، فكلما كانت درجة تلبية المتطلبات عالية كلما كان مستوى الرضا عالى والعكس بالعكس .

١- سهولة التطبيق والممارسة فى هذه المنشآت

٢- تلبية رغبات ومتطلبات مستخدمي البيانات المالية لهذه المؤسسات .

٣- تتضمن إرشادات ومعالجات أقل من معايير الإبلاغ الدولية لإعداد التقارير المالية .

٤- تتوافق مع التطور التكنولوجي والثقافي لهذه المشروعات والمستثمرين والعاملين فيها .

٤/٣ - المتطلبات الجاذبة :

وهي تحتل درجة كبيرة من التأثير على رضا المستخدم ، وحسب طبيعة هذه المتطلبات فإنها غير معبر عنها من قبل مستخدم التقارير المالية وغير متوقعة منه ، واستيفاء هذه المتطلبات يعطي درجة أكبر من الرضا للمستخدم .

- ١- تبنى وتطبيق أبسط المعالجات في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة .
 - ٢- تطبيق أيسر وأعم الخيارات وتجنب الخيارات التي تتطلب معالجة طويلة أو معقدة .
 - ٣- تساعد في إعداد قوائم وتقارير مالية تتوافق مع حجم وعمل هذا النوع من المشروعات .
 - ٤- تساعد في التحول إلى شركة مساهمة عامة في حال نمو الشركة مستقبلاً .
- بناء على المتطلبات السابقة يقسم الباحث مقاييس جودة تطبيق معيار التقرير المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الى ثلاثة مستويات :
- أ - المستوى الأول : يقيس الجودة الأساسية ، ويعبر عن المتطلبات الضرورية .
- ب- المستوى الثاني : يقيس جودة الأداء المرتبطة بتبنى هذا المعيار ، ويعبر عن المتطلبات أحادية البعد .
- ج - المستوى الثالث : يقيس جودة الانبهار ويعبر عن متطلبات الجذب .

ثانياً : الدراسات السابقة :

دراسة، Daske, et al (٢٠٠٨) (١٢)

بحثت هذه الدراسة الآثار الاقتصادية لإلزامية معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) حول العالم ، وقامت بتحليل آثارها على كل من سيولة السوق وتكلفة رأس المال في ست وعشرين دولة باستخدام عينة كبيرة من المؤسسات التي تم تكليفها بتبني الـ IFRS ، وتوصلت الدراسة الى أنه في المتوسط قد زادت سيولة السوق خلال فترة تقديم الـ IFRS ، كما أظهرت الدراسة أيضاً انخفاضاً ملحوظاً في تكلفة رأس مال المنشأة وزيادة في تقييمات الأسهم .

وقد تبين من خلال عينة الدراسة أن فوائد سوق رأس المال تحدث فقط في الدول التي لديها حوافز واضحة وشفافة للشركات وحيثما يكون هناك صرامة في انفاذ القانون ، مما يؤكد على الأهمية الرئيسية لحوافز تقرير المنشآت ونظم تنفيذ الدول لجودة التقارير المالية .

وبمقارنة المتبنين لكل من الإلزامية والاختيارية ، تبين أن آثار سوق رأس المال تكون أكثر وضوحاً في الشركات التي تتحول اختياريًا إلى الـ IFRS سواء في نفس سنة التحول أو في وقت لاحق ، عنها عندما تصبح الـ IFRS إلزامية .

دراسة القشى والعبادى (٢٠١٠) (١٣)

هدفت الدراسة الى نقاش الاستراتيجية المحاسبية ومدى توفرها في انظمة المحاسبة العاملة في المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم ، وذلك من خلال نقاش علمي فلسفي لمستويات الاطار المفاهيمي في تلك المؤسسات .

وقد خلصت الدراسة الى أن اغلب بنود الاطار المفاهيمي للمحاسبة غائبة في نظام المعلومات المحاسبي العامل في المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم بسبب اقتصار التقارير المالية المفصح عنها من قبل هذا النوع من المؤسسات على الميزانية العمومية وقائمة الدخل والملاحظات التفسيرية ، واستبعادها لقائمة التدفقات النقدية ، وعدم توائم أهداف الابلاغ المالي وفقا للأهداف العامة المنصوص عليها بالاطار المفاهيمي للمحاسبة ، وعدم توفر جميع الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في قوائم المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم ، وعدم الزامية نشر القوائم المالية للمؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم ، وغياب نظرية الوكالة بشكل شبه كامل عن النظام المحاسبي المعمول به ، وأن كل من فروض المحاسبة (الوحدة الاقتصادية ، والاستمرارية ، والدورية) غير متوافره بالمؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم نظراً لعدم استقلالية المؤسسة عن مالكيها ، وعدم امتلاكها شخصية اعتبارية حقيقية ، ولعدم وجود الزامية باعداد القوائم المالية بشكل دوري دقيق .

دراسة De George,et al, (٢٠١٣) (١٤)

قدمت هذه الدراسة أدلة على وجود تكلفة يمكن ملاحظتها مباشرة وهامة لتبنى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) ، وذلك عن طريق فحص الأتعاب التي تتكبدها المنشأة من أجل المراجعة القانونية لبياناتها المالية في الفترة الانتقالية .

تبين من خلال استخدام مجموعة بيانات شاملة عن جميع الشركات الاسترالية المسجلة للتداول العام وجود زيادة على نطاق الاقتصاد في متوسط تكاليف مراجعة الحسابات قدرها ٢٣ % في الانتقال الى الـ IFRS ، وأشارت التقديرات إلى زيادة غير طبيعية في تكاليف مراجعة الحسابات ذات الصلة بالـ IFRS تتجاوز ٨ % ، بخلاف الزيادات السنوية العادية في الأتعاب في فترة ما قبل الـ IFRS.

وقد ثبت من التحليل ما يدل على أن الشركات الصغيرة تتحمل أتعاب أعلى للمراجعة في ظل الـ IFRS على نحو غير متناسب .

دراسة حسين (٢٠١٣) (١٥)

استهدفت الدراسة عرض وتحليل للمعيار الدولي للتقرير المالي الخاص بالمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم الصادر من مجلس معايير المحاسبة الدولية في يوليو ٢٠٠٩ ، ومدى إمكانية تطبيقه في بيئة الأعمال المصرية ، عن طريق مقارنته مع النسخة الكاملة من معايير المحاسبة المصرية المطبقة بالفعل في بيئة الأعمال المصرية ، وتمت صياغة عدة فروض للبحث في مدى وجود علاقة ما بين انخفاض متطلبات القياس والافصاح المحاسبي في النسخة الكاملة لمعايير المحاسبة المصرية وجودة التقارير والمحتوي المعلوماتي للقوائم المالية للمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم ، ومدى العلاقة بين العديد من المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم ، ومدى إمكانية تطبيق المعيار ، وقد تم اختبار صحة الفروض علي عينة قوامها مائتي مفردة مقسمة بين المحاسبين العاملين بالمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم والمراجعين الذين يتولون مراجعة القوائم والتقارير المالية الخاصة بهم ، واستنتجت الدراسة وجود علاقة طردية ما بين انخفاض متطلبات القياس والافصاح المحاسبي وبين جودة التقارير والقوائم المالية بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة .

دراسة Albu, et al, (٢٠١٣) (١٦)

فحصت الدراسة تصورات المهتمين باعداد التقارير المالية في أربعة اقتصاديات ناشئة (جمهورية التشيك والمجر ورومانيا وتركيا) بشأن إمكانية تنفيذ المعايير الدولية للتقرير المالي على الشركات الصغيرة والمتوسطة من حيث التكاليف والعوائد واستراتيجية تبنيها .

وتم اجراء مقابلات شبه منتظمة مع ممثلين عن هؤلاء المهتمين (معدى القوائم المالية – مراجعى الحسابات – الهيئات المهنية – المستخدمين) ، وتبين وجود تأييد لتنفيذ المعايير الدولية للتقرير المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في هذه الدول الأربع أكثر مما اقترحت نتائج مشاورات المفوضية الأوروبية للاتحاد الأوربي عام ٢٠١٠ .

وأظهرت نتائج المقابلات وجود اختلافات بين فئات المهتمين وكذلك بين الدول بشأن تنفيذ النهج المفضل للتطبيق (تبنى الزامى – تبنى اختياري – أو تقارب الأنظمة الوطنية مع المعايير الدولية للتقرير المالى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة) .

كما أظهرت المقابلات أن التأييد الأكبر كان لنهج التقارب ، ومع ذلك فقد عارض المستخدمون هذا النهج ويفضلون اعتماد المعايير الدولية للتقرير المالى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وأن نهج التقارب يحرك الاهتمام من احتياجات المستخدمين الى تفضيلات واستعداد معدى التقارير المالية ، وهذا الاستنتاج يتوقف على عملية صنع القرار فى المؤسسات والهيئات المنظمة الوطنية والتي يجب أن توازن بين احتياجات مختلف المستخدمين والأهداف السياسية والاقتصادية للبلاد .

دراسة، Cheng, et al, (٢٠١٤) (١٧)

كان لهذه الدراسة ثلاثة أهداف رئيسية أولها التعريف بمفهوم التقارير المتكاملة طبقاً لما تبناه المجلس الدولى لاعداد التقارير المتكاملة ، وأوضحت أن تطوير مفهوم التقرير المتكامل خلال السنوات الأربع السابقة ترجع الى بداية نشأة المجلس الدولى لاعداد التقارير المتكاملة فى عام ٢٠١٠ ، وتوجت بانطلاق المجلس الدولى لاعداد التقارير المتكاملة من خلال مسودة المشاورات لاطار التقرير المتكامل فى مارس ٢٠١٣ .

وتمثل الهدف الثانى للبحث فى مناقشة القضايا الرئيسية المتعلقة بمسودة المشاورات التى سيحتاجها المجلس الدولى للتقارير المتكاملة لايجاد حل مناسب للظهور المتوقع لاطار التقرير المتكامل فى أواخر ٢٠١٣ ، وقد تمحور النقاش حول القضايا التى تم تحديدها وابلغ المجلس الدولى لاعداد التقارير المتكاملة بها عن طريق اللجنة الفرعية للجمعية الدولية لتعليم وبحوث المحاسبة المؤلفة من الأكاديميين الدوليين فى المحاسبة .

أما الهدف الثالث لهذه الورقة فقد كان تحديد مجموعة من القضايا البحثية المحتملة المتعلقة بتطوير وتنفيذ التقارير المتكاملة .

دراسة، Eng, et al, (٢٠١٤) (١٨) :

استهدفت الدراسة تحديد ما اذا كانت القيم المحاسبية المقرر عنها بموجب المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) من قبل الشركات المدرجة فى سوق المال بالولايات المتحدة قابلة

للمقارنة مع تلك التي ذكرت في اطار مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً في الولايات المتحدة (GAAP) ، وقد تمت مقارنة العينتين على أساس القوة التفسيرية لكل من السعر والعائد ونماذج التدفق النقدي والتوقيت المناسب لتقديم التقارير وجودة الاستحقاق والقدرة على التنبؤ المحاسبي ، وتبين أن أهمية والتوقيت المناسب للقيم المحاسبية وجودة استحقاقها في اطار مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً في الولايات المتحدة لا تختلف كثيراً عنها في اطار الـ (IFRS) ، كما أن النظامين قابلين للمقارنة في القدرة التنبؤية بعد عام ٢٠٠٧ ، ولاتشير الأدلة الى اختلافات كبيرة في الجودة المحاسبية بين اعداد التقارير بموجب مبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً في الولايات المتحدة وبموجب الـ (IFRS) .

وقد قدمت النتائج التي تم التوصل اليها أدلة تدعم سياسة هيئة سوق المال الأمريكية في السماح للشركات الأجنبية المدرجة في الولايات المتحدة باستخدام المعايير الدولية للتقرير المالي دون المواءمة مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً في الولايات المتحدة .

دراسة (Kim, et al, ٢٠١٤) (١٩)

استخدمت الدراسة عينة كبيرة من الشركات في ٣٤ دولة خلال السنوات من ١٩٩٨ حتى ٢٠٠٤ ، بهدف تقييم تأثير التبنى الاختياري لمعايير التقرير المالي الدولية على التكلفة الضمنية لرأس مال الشركة ، وتوصلت الدراسة الى أن التكلفة الضمنية لرأس المال تكون أقل بكثير بالنسبة للشركات التي تتبنى معايير التقرير المالي نسبة الى الشركات التي لا تتبنى هذه المعايير ، هذه النتيجة تدعم الحاجة الى تحديد آليات الحوكمة والتطبيق .

كما توصلت الدراسة الى أن التكلفة الضمنية لرأس المال تنخفض مع كفاء البنية التحتية المؤسسية ، علاوة على ذلك فانها قدمت الدليل على أن التكلفة المنخفضة لرأس المال تتأثر أكثر بتبنى الـ IFRS في الدول ذات البنية التحتية المؤسسية الضعيفة مما هي عليه في الدول ذات البنية التحتية المؤسسية القوية .

دراسة (Cameran,et al, ٢٠١٤) (٢٠)

هدفت الدراسة الى المقارنة بين جودة التقارير المالية لعينة من الشركات الايطالية التي تحولت الى الـ (IFRS) في الفترة الزمنية من ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٨ ، وعينة مقابلة من الشركات التي لا تزال تستخدم مبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً محلياً ، بما يفيد مفوضية الاتحاد الأوربي والمنظمين الوطنيين في الاتحاد الأوربي في تقييم تأثير ترتيبات التقرير المالي في حينها

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن تبني معايير التقارير المالية الدولية لم تُحسن جودة التقرير بين بين شركات القطاع الخاص ، ولكن على العكس من ذلك خفضتها ، بالإضافة الى أنه يمكن للشركات أن تستغل مستوى المرونة كجزء لايتجزأ من معايير التقرير المالي الدولية لتحقيق فوائد التقرير الخاصة بها .

كما تم اجراء تحليل آخر بشكل منفصل لعينتين من الشركات احداها تحولت أساساً الى الـ (IFRS) امتثالاً لمتطلبات الشركة الأم والثانية لتبسيط عملية التقرير المالي ، وقد كشفت النتائج عن علامات تدهور جودة الأرباح لكلا الفريقين ، وان كان التأثير بدا أسوأ قليلاً على الشركات التابعة للشركات المدرجة .

دراسة جزر ، ورويحة (٢٠١٤) (٢١)

استهدفت الدراسة تحليل جهود مجلس معايير المحاسبة الدولية في مجال تطوير المحاسبة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة سواء فيما يتعلق بالإطار المفاهيمي أو المعايير التي تحكم الممارسات المحاسبية لتلك المنشآت حتى اصدار المعيار الدولي الخاص بهذه المنشآت ، ودراسة مدى ملاءمة تطبيق ذلك المعيار على المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مصر ، وتأثير ذلك على تحديد الوعاء الضريبي لهذه المنشآت في ظل التشريع الضريبي المصري .

وخلصت الدراسة الى أنه لا توجد بيئة محاسبية ملائمة لتطبيق هذا المعيار ، واختفاء عنصر الالتزام بامساك دفاتر محاسبية منتظمة ، وعدم وجود اتفاق بشأن تعريف المنشأة الصغيرة ، مع غياب الوعي المحاسبى والضريبي عند المحاسبين والمراجعين المصريين خاصة الذين يتعاملون مع تلك المنشآت .

دراسة Al-Mannai , Hindi (٢٠١٥) (٢٢)

بحثت هذه الدراسة مدى اعتماد معايير التقارير المالية الدولية من قبل ٤٤ شركة مدرجة في بورصة قطر، كما فحصت التحديات التي تمر بها هذه الشركات في عملية اعتماد وتنفيذ تلك المعايير ، وقد تبين من الدراسة أن هناك تحديات أربعة رئيسية تواجه عملية تبني الـ IFRS في قطر هي مستوى التعليم والمهارات المهنية للقائمين على اعداد التقارير المالية ، واشتراط الدعم الخارجي (مثل إشراك مراقبي الحسابات والمستشارين المهنيين الخارجيين) ، وزيادة الحوكمة التي قد تؤدي لمحاولة التلاعب .

وقد أوصت الدراسة بأنه لكي يكون هناك تفعيل ومراقبة أفضل لاعتماد معايير التقارير المالية الدولية في قطر، فيجب أن توصى القوانين باعتماد معايير التقارير المالية الدولية مع وجود هيئة مركزية تفرض على الشركات تطبيق تلك المعايير .

دراسة (Li, Yang (2016)) (٢٣)

فحصت هذه الدراسة مدى تأثير الاعتماد الإلزامي للمعايير الدولية للتقارير المالية على الإفصاح الاختياري ، وباستخدام تحليل الفروق في الاختلافات ، تم توثيق زيادة كبيرة في تأرجح تنبؤات ادارة الأرباح بعد اعتماد المعايير اجبارياً ، بما يتفق مع فكرة أن اعتماد تلك المعايير يغير من دوافع افصاح الشركات كرد فعل للطلب المتزايد على رأس المال .

وتبين أن الزيادة تكون أكبر بين الشركات الموجودة في الدول التي تتمسك بالتطبيق القانوني ، مما يشير الى اللحاق بركب الشركات التي تواجه تحدى الحوافز القانونية للإفصاح قبل اعتمادها . وقد اقترحت الدراسة ثلاث قنوات واختبرتها والتي من خلالها يمكن أن يغير اعتماد الـ **IFRS** دوافع افصاح الشركات ، هي : تحسين جودة الأرباح ، وزيادة الطلب من قبل المساهمين ، وزيادة الطلب من المحللين ، وقد وجدت أدلة ثابتة على اتساق القنوات الثلاث .

باستقراء وتحليل الدراسات السابقة يتضح مايلي :

أن هناك ندرة في الدراسات التي اهتمت بتحليل واختبار تطبيق معيار التقرير المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومن ثم أثر تطبيقه على جودة الإفصاح المحاسبي ، ويمكن تقسيم تلك الدراسات الى ثلاث مجموعات :

- الأولى مجموعة الدراسات التي تناولت الـ **IFRS** من حيث التعريف بمفهومها أو القضايا البحثية المتعلقة بتطويرها ، أو مدى اعتمادها من قبل عدد من الشركات في احدى الدول ، أو الآثار الاقتصادية للالتزام بها ، أو تأثير الاعتماد الإلزامي بها على الإفصاح الاختياري أو على تكلفة المراجعة ، أو المقارنة بين جودة التقارير المالية لبعض الشركات التي اتبعت الـ **IFRS** في احدى الدول وشركات أخرى تتبنى مبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً ، أو أثر التبنى الاختياري للـ **IFRS** على التكلفة الضمنية لرأس مال الشركة- (Cheng, et al, 2014; Mannai,Hindi,2015; Daske, et al, 2013; Xi Li &Yang, 2016; George, et al, 2013; Cameran et al, 2014; Eng, et al, 2014; Bon Kim, et al, 2014)

ويلاحظ انها ركزت على المعايير الدولية الكاملة للتقرير المالي فى اطار مفاهيمى أو نقاشى أربطت بينها وبين تكلفة رأس المال ، والبعض منها أوصت بتفعيل تلك المعايير وأثبتت اقتصادية الالتزام بها ، والبعض الآخر ترى وجود زيادة كبيرة فى تكلفة المراجعة نتيجة الالتزام بها أو أن تبني هذه المعايير لم تحسن جودة التقرير بين شركات القطاع الخاص .

- المجموعة الثانية تناولت المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم والأنظمة المحاسبية المتبعة فيها ، أو تحليل جهود مجلس معايير المحاسبة الدولية فى مجال تطوير المحاسبة فى هذه المنشآت سواء فيما يتعلق بالاطار المفاهيمى أو المعايير التى تحكم الممارسات المحاسبية لتلك المنشآت (القشى والعبادى ، ٢٠١٠ ، جزر ورويحة ، ٢٠١٤) وخلصت الى غياب بنود الاطار المفاهيمى للمحاسبة فى هذه المنشآت واقتصار التقارير المالية المفصح عنها على القوائم المالية التقليدية وعدم توفر الخصائص النوعية للمعلومات فى هذه القوائم وعدم توفر فروض المحاسبة فى تلك المنشآت ، وأنه لاتوجد بيئة محاسبية ملائمة لتطبيق ذلك المعيار ، واختفاء عنصر الالتزام بامساك دفاتر محاسبية منتظمة ، وعدم وجود اتفاق بشأن تعريف المنشأة الصغيرة ، مع غياب الوعى المحاسبى والضريبي عند المحاسبين والمراجعين المصريين خاصة الذين يتعاملون مع تلك المنشآت .

- المجموعة الثالثة تناولت معيار التقرير المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بالعرض والتحليل ، ومدى امكانية تطبيقه فى بيئة الاعمال المصرية عن طريق مقارنته مع النسخة الكاملة من معايير المحاسبة المصرية المطبقة بالفعل فى بيئة الاعمال المصرية ، أو فحصت تصورات المهتمين باعداد التقارير المالية فى عدة اقتصادات ناشئة بشأن امكانية تنفيذ هذا المعيار من حيث التكاليف والعوائد (حسين ، ٢٠١٣ ، Albu, et al, 2013) ، ورغم أن بعضها أكد على وجود تأييد وحماس لتنفيذ هذا المعيار من قبل فئات المهتمين الا أنها أظهرت عدم اتفاقهم بشأن كيفية التنفيذ ، كما أظهرت الدراسات وجود علاقة طردية بين انخفاض متطلبات القياس والافصاح المحاسبى وبين جودة التقارير والقوائم المالية بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة .

يلاحظ من جميع الدراسات أنها لم تتناول تطبيق معيار التقرير المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ودوره فى زيادة جودة الافصاح المحاسبى لهذا النوع من المنشآت ، ورغم أن احدى الدراسات (حسين ، ٢٠١٣) درست مدى امكانية تطبيقه أو تنفيذه فى بيئة الأعمال

المصرية ، وأظهرت وجود علاقة بين انخفاض متطلبات القياس والافصاح المحاسبي وبين جودة التقارير والقوائم المالية بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، إلا أنها لم تربط أو تتناول العلاقة بين كل من متطلبات القياس والافصاح المحاسبي واحتياجات المستخدمين والمتطلبات اللازمة لتطبيق هذا المعيار وجودة الافصاح المحاسبي والتي تمثل الهدف الأساسى للبحث .

ثالثاً : منهجية البحث :

يتناول البحث فى هذا الجزء مجتمع وعينة البحث وأدوات البحث ومتغيرات البحث والأساليب الاحصائية المستخدمة فى دراسة متغيرات البحث وتحليل نتائج الدراسة الاختبارية ، وذلك على النحو التالى :

- سوف يعتمد الباحث على كل من المنهج الاستقرائى والاستنباطى فى تحقيق أهداف البحث :
- أ- يستعين الباحث بالمنهج الاستقرائى فى تحديد متطلبات وأساليب قياس مدى تلبية المعايير لحاجات المستخدمين ، وكذلك فى تحديد مقاييس جودة تطبيق المعايير المحاسبية ، وأثر ذلك على الافصاح المحاسبي المنشود مع الاستعانة بتحليل نموذج كانو .
- ب- كما يستعين الباحث بالمنهج الاستنباطى فى تحليل نتائج قائمة الاستقصاء والتي سوف يتم توزيعها على فئات البحث فى البيئة المصرية .

متغيرات البحث :

- تتمثل متغيرات البحث فى نوعين المتغيرات هما :
- أ – متغيرات مستقلة ممثلة فى كل من متطلبات القياس والافصاح المحاسبي ، ومتطلبات تطبيق معايير التقارير المالية للمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم ، والاحتياجات الفعلية لمستخدمى التقارير المالية .
- ب- متغير تابع هو مستوى جودة الافصاح المحاسبي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة .

مجتمع وعينة البحث :

يتمثل مجتمع البحث فى فئات من مراقبى الحسابات ومعدى القوائم والتقارير المالية فى عينة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة المطبق عليها البحث ، وكذلك عينة من مستخدمى هذه التقارير فى البيئة المصرية ممثلين فى أصحاب هذه المشروعات أو المستثمرين فيها والمحللين الماليين ومستخدمين آخرين مثل المقرضين ومسئولى الائتمان بالبنوك ومأمورى الضرائب .

أدوات البحث :

تم جمع البيانات من خلال المقابلات الشخصية مع بعض المسؤولين عن اعداد التقارير المالية فى عدد من الشركات الصغيرة والمتوسطة للتعرف على مدى التزامهم بتطبيق معايير التقرير المالى فى اعداد التقارير المالية لهذه الشركات ، كما يتم الاعتماد على المصادر الأولية للبيانات من خلال اعداد قائمة استقصاء وتوزيعها على فئات الدراسة لقياس مدى جودة تطبيق معايير التقارير المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومدى تلبية احتياجات مستخدمي التقارير المالية ومدى استيفائها لمتطلبات القياس والافصاح المحاسبى ، ومن ثم زيادة جودة الافصاح المحاسبى لهذا النوع من المشروعات .

ويوضح الجدول التالى (جدول رقم ١) بيان بقوائم الاستقصاء المسلمة والمرسلة لمفردات عينة البحث والقوائم التى وردت بعد إجابتها والتى أجرى عليها التحليل الاحصائى .

جدول رقم (١)

بيان بقوائم الاستقصاء المسلمة أو المرسلة والواردة

مفردات العينة	القوائم المرسلة أو المسلمة	القوائم المجاب عنها	نسبة الردود
مستثمرون أو أصحاب شركات	٣٠	٢١	٧٠ %
محللون ماليون	٣٠	١٥	٥٠ %
محاسبون أو معدو قوائم مالية	٣٠	٢٤	٨٠ %
مراقبو حسابات	٣٠	٢١	٧٠ %
مقرضون ومسئولو انئتمان	٣٠	١٢	٤٠ %
اجمالى	١٥٠	٩٣	٦٢ %

معالجة البيانات والأساليب الاحصائية المستخدمة :

اتبع الباحث الاجراءات التالية بغرض اختبار صحة فروض البحث :
أ- تحديد الأوزان النسبية لفئات الإجابات على أسئلة الاستقصاء على النحو التالى :

جدول رقم (٢)
الوزن النسبي لأنواع الإجابات

مدى الوزن النسبي	الوزن النسبي	نوع الإجابة
١- صفر	١	غير موافق مطلقاً أو لاتوجد علاقة أو لا يوجد تأثير أو لايساهم أو غير متوافر
٢ - ١	٢	غير موافق أو علاقة ضعيفة أو تأثير ضعيف أو بدرجة ضعيفة
٣ - ٢	٣	محايد أو علاقة متوسطة أو تأثير متوسط أو بدرجة متوسطة أو مقبولة
٤ - ٣	٤	موافق أو علاقة قوية أو تأثير ايجابي كبير أو بدرجة كبيرة أو جيدة
٥ - ٤	٥	موافق بشدة أو علاقة قوية جداً أو تأثير ايجابي كبير جداً أو بدرجة كبيرة جداً أو ممتازة

ب- استخدام مجموعة من الأساليب الاحصائية لتحليل البيانات واختبار الفروض من خلال البرنامج الاحصائي SPSS وتمثل فيما يلي :

١- الأساليب الاحصائية الوصفية وتستخدم لاعطاء صورة عامة عن الخصائص الاحصائية لمتغيرات الدراسة من خلال المعلمات الاحصائية التالية :

- المتوسط الحسابي - الانحراف المعياري

٢- الانحدار المتعدد لتحديد علاقة الانحدار بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة لبناء دالة الانحدار ، وتحديد مدى تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع .

٣- الارتباط المتعدد لقياس الارتباط بين كل من المتغيرات المستقلة الثلاثة والمتغير التابع .

٤- اختبار جودة التوفيق (Chi-Square) لتحديد مدى وجود فروق ذات دلالة معنوية بين فئات الدراسة حول تأثير العلاقة بين المتغيرات المستقلة على المتغير .

٥- الارتباط البسيط لتحديد مدى الارتباط بين المتغير المستقل متطلبات تطبيق المعيار والمتغير التابع جودة الافصاح المحاسبي .

اختبار فروض البحث وعرض وتحليل النتائج :

أ - صياغة الفروض :

تتضمن الدراسة ثلاثة فروض يرى الباحث أن اختبارها يكفي للإجابة على أسئلة البحث ،

وتتمثل هذه الفروض فيما يلي :

الفرض الأول : ويجب على السؤال التالي :

هل هناك تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لكل من متطلبات القياس والافصاح المحاسبى والاحتياجات الفعلية لمستخدمى التقارير المالية ومتطلبات تطبيق معايير التقارير المالية للمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم على جودة الافصاح المحاسبى لهذه المشروعات ؟
وتكون صياغة فرض العدم والفرض البديل على النحو التالى :

فرض العدم (H_0) :

لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية .

الفرض البديل (H_1) :

يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية .

الفرض الثانى : ويجب على السؤال التالي :

هل هناك فروق ذات دلالة معنوية بين فئات الدراسة حول تأثير العلاقة بين كل من متطلبات القياس والافصاح المحاسبى والاحتياجات الفعلية للمستخدمين ومتطلبات تطبيق معايير التقارير المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على جودة الافصاح المحاسبى لهذه المشروعات ؟
وتكون صياغة فرض العدم والفرض البديل على النحو التالى :

فرض العدم (H_0) :

لا يوجد فرق معنوي بين فئات الدراسة .

الفرض البديل (H_1) :

يوجد فرق معنوي بين فئات الدراسة .

الفرض الثالث : ويجب على السؤال التالي :

هل يساهم تطبيق معايير التقارير المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم فى زيادة جودة الافصاح المحاسبى فى البيئة المصرية ؟
وتكون صياغة فرض العدم والفرض البديل على النحو التالى :

فرض العدم (H_0) :

لا يساهم تطبيق معايير التقارير المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم فى زيادة أو تحسين الافصاح المحاسبى فى البيئة المصرية .

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	95% Confidence Interval for B	
		B	Std. Error	Beta			Lower Bound	Upper Bound
1	(Constant)	.499	.559		.892	.375	-.613	1.610
	الاحتياجات الفعلية للمستخدمين	.236	.100	.230	2.370	.020	.038	.435
	متطلبات القياس والافصاح	-.197	.128	-.152	-1.547	.125	-.451	.056
	متطلبات تطبيق معايير التقارير المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	.551	.090	.543	6.095	.000	.372	.731

a. Dependent Variable: نظريتها أو ذي غملا اتاع ورش ملك يساح لها حنجالا ندوج

ويكون الناتج :

$$Y = 0.499 + 0.236 \times_1 - 0.197 \times_2 + 0.551 \times_3$$

ملحوظة :

- ×1 تعبر عن الاحتياجات الفعلية لمستخدمي القوائم والتقارير المالية
- ×2 تعبر عن متطلبات القياس والافصاح المحاسبي
- ×3 تعبر عن متطلبات تطبيق معايير التقرير المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة .

تؤكد النتيجة السابقة علاقة الارتباط بين كل من المتغيرات المستقلة والمتغير التابع والتي تظهر في الجدول (٤) بالملحق (٢) ، اذ يوضح أن علاقة الاحتياجات الفعلية للمستخدمين بجودة الافصاح المحاسبي كارتباط بسيط علاقة ضعيفة حيث $Sig = 0.119$ وهي أكثر من 0.05 مايعنى أن تأثير هذا المتغير بصفة مستقلة على جودة الافصاح المحاسبي ليس تأثير معنوي ، كما يظهر من الجدول أن علاقة متطلبات القياس والافصاح المحاسبي بجودة الافصاح المحاسبي بصفة مستقلة علاقة ضعيفة جداً أو عكسية حيث $Sig = 0.780$ وهي أكثر من 0.05 أيضاً وهذا يتوافق مع ما استنتجته دراسة (حسين ٢٠١٣) من وجود علاقة طردية بين انخفاض متطلبات القياس والافصاح المحاسبي وجودة التقارير والقوائم المالية بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، ويظهر من الجدول أيضاً أن علاقة متطلبات تطبيق معايير التقرير المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بجودة الافصاح المحاسبي بصفة مستقلة علاقة قوية حيث $Sig = 0.000$ وهي أقل من 0.05 مايعنى أن تأثير هذا المتغير على جودة الافصاح المحاسبي تأثير معنوي ، بينما لم يكن

للمتغيرين الآخرين تأثير على جودة الافصاح المحاسبى كعلاقة ارتباط بسيط ، ولكن عندما تم ادخال متطلبات تطبيق المعايير مع المتغيرين المستقلين الآخرين ومن خلال دالة الارتباط المتعدد كان التأثير معنوياً ، وهذا ما يظهر من تحليل (ANOVA) فى الجدول (٣-١) حيث بلغت **Sig** = 0.000 أيضاً كتعبير لعلاقة الانحدار بين المتغيرات الثلاثة المستقلة والمتغير التابع جودة الافصاح المحاسبى .

اختبار الفرض الثانى :

يتضح من الجدول التالى للاختبار الإحصائى (**Chi-Square**) لجودة التوفيق أن قيمة **Sig** المحسوبة هي 0.265 وهي قيمة أكبر من مستوى المعنوية 0.05^(٢٥).

Test Statistics

	فئات الدراسة
Chi-Square a	5.226
df	4
Asymp. Sig.	.265

a. 0 cells (.0%) have expected frequencies less than 5. The minimum expected cell frequency is 18.6.

وهذا يعنى قبول فرض العدم H_0 القائل بعدم وجود فروق ذات دلالة احصائية بين تكرارات استجابات أفراد العينة حول تأثير العلاقة بين متطلبات تطبيق معايير التقارير المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتطلبات القياس والافصاح المحاسبى والاحتياجات الفعلية للمستخدمين على جودة الافصاح المحاسبى لهذه المشروعات .

اختبار الفرض الثالث :

يتضح من الجدول التالى لتحليل التباين (ANOVA) باستخدام أسلوب تحليل الانحدار البسيط لاختبار العلاقة بين متغير واحد مستقل هو جودة تطبيق المعيار والمتغير التابع جودة الافصاح المحاسبى ، وبناءً على التحليل الاحصائى باستخدام برنامج (SPSS) وطبقاً للتحليل أن قيمة **Sig** = 0.000 أى أنها أقل من 0.05^(٢٦).

Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	95% Confidence Interval for B	
	B	Std. Error	Beta			Lower Bound	Upper Bound
1 (Constant)	.802	.361		2.222	.029	.085	1.519
متطلبات تطبيق معايير التقارير المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	.526	.091	.518	5.782	.000	.345	.707

a. Dependent Variable: نظريتها وهي تحمل اتع ورش ملك يساح لها لجنفالا تودج

وهذا يعنى رفض فرض العدم H_0 وقبول الفرض البديل H_1 القائل بأن هناك تأثير معنوى ذو دلالة احصائية لتطبيق معايير التقارير المالية للمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم على جودة الافصاح المحاسبى لهذه المشروعات .

وهذا يعنى أن التطبيق الجيد لمعايير التقارير المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم يساهم فى زيادة جودة الافصاح المحاسبى فى البيئة المصرية ، أى أن العلاقة بينهما طردية فكلما زادت جودة تطبيق هذه المعايير كلما زادت جودة الافصاح المحاسبى .

عرض باقى النتائج :

- فيما يخص القسم الأول من الاستقصاء فقد أثبتت النتائج مايلى :

- أهمية دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى تنمية الاقتصاد القومى ، ويظهر ذلك من الجدول رقم (٥) فى الملحق رقم (٢) ، حيث بلغت نسبة الموافقين على أهمية دورها 65.6 % والموافقين بشدة 21.9 % بمجموع 87.5 % ، ويؤكد ذلك المتوسط الحسابى للاجابات والذى يظهر فى الجدول (١٢) حيث بلغ المتوسط الحسابى لها 4.13 .

- المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر لم تتطور بالقدر الذى جعلها تساهم فى تطور الاقتصاد القومى ، ويظهر ذلك من الجدول رقم (٦) فى الملحق رقم (٢) ، حيث بلغت نسبة الموافقين 40.6 % والموافقين بشدة 6.3 % بمجموع 46.9 % فقط ، ويؤكد ذلك المتوسط الحسابى للاجابات فى الجدول (١٢) حيث بلغ المتوسط الحسابى لها 3.29 .

وقد أشار المستقصون الى أهم المشاكل أو المعوقات التى حالت دون تطور تلك المشروعات ، ويمكن ايجازها فى أربعة أنواع من المشاكل يمكن تقسيمها الى (٢٧) .

- مشاكل متعلقة بصغر الحجم :

هذه المشاكل تحول دون استفادة المشروعات الصغيرة والمتوسطة من اقتصاديات الحجم الكبير ، مثل المنافسة والتسويق وهما من المشاكل الجوهرية التى تتعرض لها تلك

، وأهم مصادر المنافسة هي الواردات والمشروعات الكبيرة ، كما تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة صعوبات تمويلية بسبب حجمها (كنقص الضمانات) وبسبب حداتها (كنقص السجل الائتماني) اذ تتعرض المؤسسات التمويلية إلى جملة من المخاطر عند تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مختلف مراحل نموها (التأسيس- الأولية – النمو الأولي – النمو الفعلي – الاندماج) ، ونظراً لهذه المخاطر قد تتجنب البنوك التجارية توفير التمويل اللازم لهذه المشروعات ، هذا بالإضافة الى ارتفاع تكلفة رأس المال حيث يُطلب من المشروعات الصغيرة والمتوسطة دفع سعر فائدة مرتفع بالمقارنة بالسعر الذي تدفعه المنشآت الكبيرة التي لديها القدرة على تحملها ، مع تدني الضمانات الكافية التي تقبلها البنوك لتقديم القروض ، مما يؤدي إلى تراجع حجم الائتمان المقدم لتلك المشروعات وينعكس مباشرة على ربحيتها .

- مشاكل متعلقة بصعوبة الحصول على مدخلات الإنتاج :

مثل ندرة المواد الأولية من حيث الندرة الطبيعية وعدم القدرة على التخزين وضرورة اللجوء الى الاستيراد مع التغيرات في أسعار الصرف ، كما أن المنشآت الكبيرة قد يكون لها فرص نفاذ أفضل لأسواق المدخلات والائتمان والعمالة والبنية المعلوماتية والتكنولوجيا مقارنة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، ويرجع ذلك الى أن موردي مدخلات الإنتاج قد يرون أن التعامل مع المنشآت الكبيرة يكون أيسر وأرخص وأكثر أماناً من التعامل مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

- مشاكل متعلقة بالتحيز في السياسات الحكومية :

يلاحظ أن كثيراً من السياسات الحكومية تكون متحيزة لصالح المنشآت الكبيرة خاصة في الدول النامية ، حيث تميز الأنظمة القائمة والقوانين واللوائح المطبقة عادة المنشآت الكبيرة ، ومع وجود البيروقراطية تزداد تكلفة المعاملات بشكل كبير مما يعنى أن المنشآت الكبيرة فقط هي القادرة على التعامل مع مثل هذه التكلفة .

- مشاكل أو معوقات عامة :

وتتمثل في :

- البيروقراطية الادارية وتعدد الإجراءات الحكومية وهذه مشكلة متعاظمة في الدول النامية خصوصاً فيما يتعلق بالأنظمة والتعليمات التي تهتم بتنظيم عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

- تعدد الجهات المُتعامَل معها (رخص محلات - سجل صناعى - سجل تجارى - تأمينات اجتماعية - ضرائب عامة - ضريبة القيمة المُضافة - جهاز شئون البيئة).
- التضخم وتأثيره في ارتفاع أسعار المواد الأولية وتكلفة العمالة مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف التشغيل ، ويتسبب في مشكلة رئيسية وهي مواجهتها للمنافسة مع المشروعات الكبيرة ، مما يحد من قدرتها على رفع الأسعار لتجنب آثار ارتفاع أجور العمالة وأسعار المواد الأولية .

وقد اقترح البعض لتأهيل هذه المشروعات للقيام بالدور المنوط بها مايلي :

- العمل بنظام الشباك الواحد فى التعامل (توحيد جهات التعامل) .
- الإعفاء الضريبي الزمنى (مثل الاعفاء الضريبي أول ثلاث سنوات) .
- التسهيلات الإئتمانية ذات الفوائد المُخفضة والميسرة بالضمان الشخصى وفى حدود إمكانيات المشروع وإحتياجاته .
- أشارت النتائج الى وجوب المام معدى القوائم والتقارير المالية بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمعايير الدولية للتقرير المالى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، ويظهر ذلك من الجدول رقم (٧) فى الملحق (٢) ، حيث بلغت نسبة الموافقين 68.8 % والموافقين بشدة 15.6 % بمجموع 84.4 % ، ويؤكد ذلك المتوسط الحسابى للاجابات والذى يظهر فى الجدول (١٢) حيث بلغ المتوسط الحسابى 4.03 .
- كما أكدت على أن تبنى المشروعات الصغيرة والمتوسطة للمعايير الدولية للتقرير المالى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يؤدي الى نتائج ايجابية فى صالح الاقتصاد المصرى ، ويظهر ذلك من الجدول رقم (٨) فى الملحق (٢) ، حيث بلغت نسبة الموافقين 68.8 % والموافقين بشدة 18.8 % بمجموع 87.6 % ، ويؤكد ذلك المتوسط الحسابى للاجابات والذى يظهر فى الجدول (١٢) حيث بلغ المتوسط الحسابى لها 4.10 .
- أشارت النتائج الى أن التزام المشروعات الصغيرة والمتوسطة بتطبيق المعايير الدولية للتقرير المالى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ضعيف ، ويظهر ذلك من الجدول رقم (٩) فى الملحق (٢) ، فقد بلغت نسبة الموافقين 18.8 % فقط والمحايدين 28.1 % وغير الموافقين 50 % ، ويؤكد ذلك المتوسط الحسابى للاجابات والذى يظهر فى الجدول (١٢) حيث بلغ المتوسط الحسابى لها 2.45 ، كما بلغت نسبة رضا المستقنين عن تطبيق هذه المشروعات لتلك المعايير كما يظهر من الجدول رقم (١٠) نسبة 6.3 % فقط والمحايدون 84.4 % ويؤكد ذلك

المتوسط الحسابى للاجابات والذي يظهر فى الجدول (١٢) حيث بلغ المتوسط الحسابى لها 3.00.

- كما أشارت النتائج أيضاً الى أن مكاتب ومؤسسات المراجعة التى تهتم بمراجعة مدى تطبيق المشروعات الصغيرة والمتوسطة للمعايير الدولية للتقرير المالى للمشروعات الصغيرة تمثل نسبة قليلة من آراء المستقصين ، ويظهر ذلك من الجدول رقم (١١) فى الملحق (٢) ، حيث بلغت نسبة الموافقين 12.5 % فقط والمحايدين 40.6 % وغير الموافقين 43.8 % ، ويؤكد ذلك المتوسط الحسابى للاجابات والذي يظهر فى الجدول (١٢) حيث بلغ المتوسط الحسابى لها 2.48 .

- فيما يخص القسم الثانى من الاستقصاء فقد اشارت النتائج الى مايلى :

- وجود متطلبات ومقاييس معينة يمكن الاستعانة بها فى قياس جودة التقارير المالية ، ويظهر ذلك من الجدول رقم (١٣) فى الملحق رقم (٢) ، حيث بلغت نسبة المؤيدين لذلك 80.7 % ، وقد ذكر المستقصون بعض هذه المتطلبات ومنها على سبيل المثال (بالاضافة الى ما اقترحها الباحث) مدى تطابق التقارير المالية وعرضها مع معايير المحاسبة المصرية ، ومدى صدق هذه المعلومات وسلامة عرضها ومدى التوافق مع القوانين والتشريعات البيئية ، وكذا ما يتعلق بالأحداث اللاحقة وخصوصاً ما قد يُعرض المنشأة الى الإفلاس ، وقد توافقت باقى المتطلبات مع ما اقترحه الباحث ضمن الاطار النظرى .

- وجود علاقة قوية بين متطلبات كل من القياس والافصاح المحاسبى ومتطلبات جودة تطبيق المعيار ، حيث بلغت نسبة الآراء المؤيدة لتلك العلاقة القوية (74.2 ، 3.2) كما يظهر من جدول رقم (١٤) بالملحق (٢) أى = 71.9 % ، ومايؤكد ذلك يظهر فى العمود الثانى من جدول رقم (١٨) حيث بلغ المتوسط الحسابى لآراء المستقصين 3.71 ، وكانت العلاقة بين متطلبات تطبيق المعيار والاحتياجات الفعلية لمستخدمى التقارير المالية أقوى حيث بلغت نسبة الآراء المؤيدة لتلك العلاقة القوية (54.8 ، 25.8) أى = 80.6 % كما يظهر بالجدول (١٥) ، ومايؤكد ذلك يظهر فى العمود الثالث بالجدول رقم (١٨) حيث بلغ المتوسط الحسابى لآراء المستقصين 3.97 ، وكان تأثير العلاقة بين المتغيرين (متطلبات تطبيق المعيار والاحتياجات الفعلية لمستخدمى التقارير المالية ومتطلبات تطبيق المعيار) على جودة الافصاح المحاسبى كما ترى فئات الدراسة هو تأثير ايجابى كبير ، حيث بلغ المتوسط الحسابى لآراء المستقصين (19.4 ، 45.2 ، 29.0) كما يظهر بالجدول رقم (١٦) أى = 93.6 % ، ومايؤكد ذلك يظهر فى العمود الرابع من جدول رقم (١٨) حيث بلغ المتوسط الحسابى لآراء المستقصين 4.01 ،

وهذا يؤكد ما خلصت اليه نتائج تحليل الفرض الثالث للبحث من أن تطبيق معايير التقرير المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يساهم الى حد كبير في تحسين الافصاح المحاسبي لهذه المشروعات ، حيث بلغت نسبة المؤيدين (19.4 ، 61.3) طبقاً للجدول (١٧) أي = 80.7 % ، والمتوسط الحسابي للآراء 3.87 .

- فيما يخص القسم الثالث من الاستقصاء :

يمكن تلخيص الاجابات من حيث مدى توافر متطلبات جودة تطبيق معيار التقرير المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة معبراً عنه بالمتوسط المرجح في الجدول التالي (٢٨) :

جدول رقم (٣)

المتوسط المرجح للآراء حول مدى توافر متطلبات جودة تطبيق المعيار

المتوسط	المتطلبات
3.45	١- تساعد في إعداد قوائم وتقارير مالية تتوافق مع حجم وعمل هذه المشروعات .
3.13	٢- سهولة العرض المالي والافصاح المحاسبي .
2.97	٣- توضيح السياسات والطرق المحاسبية بالشكل الذي يمكن من فهمه .
2.90	٤- سهولة التطبيق والممارسة في هذه المنشآت .
2.87	٥- تلبية رغبات واحتياجات مستخدمي البيانات المالية لهذه المنشآت .
2.84	٦- اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) كأساس لها .
2.74	٧- تطبيق أيسر وأعم بدائل المعالجة المحاسبية وتجنب البدائل التي تتطلب معالجة طويلة أو معقدة .
2.68	٨- تتوافق مع التطور التكنولوجي والثقافي لهذه المشروعات والمستثمرين والعاملين فيها .
2.65	٩- تطبيق المعيار المحاسبي المناسب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
2.52	١٠- اعتماد وتطبيق أبسط المعالجات في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة.
2.39	١١- تحتوي على إرشادات ومعالجات أقل من معايير الإبلاغ المالية الدولية لإعداد التقارير المالية.
2.19	١٢- تساعد في التحول إلى شركة مساهمة عامة في حال نمو الشركة في المستقبل .

بناءً على النتيجة السابقة يمكن اعادة تصنيف المتطلبات التي اقترحها الباحث لقياس جودة تطبيق المعيار من حيث مدى توافرها لتكون على النحو التالي :

أ- المستوى الأول ويمثل متطلبات ضرورية من وجهة نظر فئات البحث وهي بالترتيب المتطلبات التالية :

- ١- أن تساعد فى إعداد قوائم وتقارير مالية تتوافق مع حجم وعمل هذه المشروعات .
 - ٢- أن تتسم بسهولة العرض المالى والافصاح المحاسبى .
 - ٣- أن توضح السياسات والطرق المحاسبية بالشكل الذى يمكّن من فهمه .
 - ٤- أن تتميز بسهولة التطبيق والممارسة فى هذا النوع من المنشآت .
- ب- المستوى الثانى ويمثل متطلبات أحادية البعد من وجهة نظر فئات البحث وتوافرها سيزيد من كفاءة افصاح القوائم والتقارير المالية وهى بالترتيب المتطلبات التالية :
- ١- تلبية رغبات واحتياجات مستخدمي البيانات المالية لهذه المنشآت .
 - ٢- اعتماد معايير الإبلاغ المالى الدولية (IFRS) كأساس لها .
 - ٣- تطبيق أيسر وأعم بدائل المعالجة المحاسبية وتجنب البدائل التى تتطلب معالجة طويلة أو معقدة .
 - ٤- تتوافق مع التطور التكنولوجي والثقافي لهذه المشروعات والمستثمرين والعاملين فيها .
- ج - المستوى الثالث ويمثل المتطلبات الجاذبة من وجهة نظر فئات البحث واستيفاء هذه المتطلبات يعطى درجة أكبر من الرضا للمستخدم ، وهى بالترتيب المتطلبات التالية :
- ١- تطبيق المعيار المحاسبى المناسب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
 - ٢- اعتماد وتطبيق أبسط المعالجات فى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة .
 - ٣- تحتوي على إرشادات ومعالجات أقل من معايير الإبلاغ المالية الدولية لإعداد التقارير المالية .
 - ٤- تساعد فى التحول إلى شركة مساهمة عامة فى حال نمو الشركة فى المستقبل .

خلاصة النتائج والتوصيات :

يتناول هذا الجزء تلخيصاً لأهم النتائج التى أسفر عنها البحث فى ضوء نتائج الدراسة ، مع عرض موجز لأهم التوصيات التى يراها الباحث فى مجال البحث بناء على النتائج التى تم التوصل إليها .

أ- خلاصة النتائج :

- ١- المشروعات الصغيرة والمتوسطة لها يمكن أن يكون لها دور كبير فى تنمية الاقتصاد القومى ، الا أنها لم تتطور حتى الآن بالقدر الذى يجعلها تساهم فى تطور الاقتصاد القومى ، وقد

أشار المستقصون الى أهم المعوقات أو المشاكل التي تحول دون تطور تلك المشروعات ، واقتراح البعض منهم بعض الاجراءات لازالتها أو حلها .

٢- وجوب المام معدى القوائم والتقارير المالية بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمعايير الدولية للتقرير المالى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وأشارت الى أن التزام المشروعات الصغيرة والمتوسطة بتطبيق المعايير الدولية للتقرير المالى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة حالياً ضعيف ، ولكنها أكدت على أن تبنى المشروعات الصغيرة والمتوسطة للمعايير الدولية للتقرير المالى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يمكن أن يؤدي الى نتائج ايجابية فى صالح الاقتصاد المصرى ، وأشارت فى نفس الوقت أن نسبة قليلة من مكاتب ومؤسسات المراجعة هى التى تهتم بمراجعة مدى تطبيق المشروعات الصغيرة والمتوسطة للمعايير الدولية للتقرير المالى للمشروعات الصغيرة .

٣- هناك متطلبات ومقاييس معينة يمكن الاستعانة بها فى قياس جودة تطبيق التقارير المالية ، وخلصت نتيجة تحليل آراء فئات الدراسة الى تقسيم تلك المتطلبات الى ثلاثة مستويات ، المستوى الأول يعبر عن المتطلبات الضرورية لزيادة أو تحسين الافصاح المحاسبى ، والمستوى الثانى يمثل المتطلبات الأحادية ، والمستوى الثالث يمثل المتطلبات الجاذبة من وجهة نظر فئات الدراسة .

٤- خلصت نتيجة التحليل الاحصائى للفرض الأول الى وجود علاقة قوية بين المتغيرات المستقلة (احتياجات مستخدمى القوائم المالية ومتطلبات كل من القياس والافصاح المحاسبى ومتطلبات جودة تطبيق المعيار) مع المتغير التابع جودة الافصاح المحاسبى ، وهذا يعنى أن هناك تأثير معنوى ذو دلالة احصائية لكل من المتغيرات الثلاثة على جودة الافصاح المحاسبى لهذه المشروعات .

٥- خلصت نتيجة التحليل الاحصائى للفرض الثانى الى أنه لا توجد اختلافات أو فروق ذات دلالة احصائية بين تكرارات استجابات أفراد العينة حول تأثير العلاقة بين المتغيرات الثلاثة المستقلة السابق ذكرها على المتغير التابع جودة الافصاح المحاسبى لهذه المشروعات ، ونتيجة تحليل هذا الفرض تؤيد ماخلصت اليه نتيجة تحليل الفرض الأول .

٦- خلصت نتيجة التحليل الاحصائى للفرض الثالث الى أنه يوجد تأثير معنوى ذو دلالة احصائية لتطبيق معايير التقارير المالية للمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم على جودة الافصاح

المحاسبى لهذه المشروعات ، وهذه العلاقة طردية بمعنى أنه كلما زادت جودة تطبيق متطلبات المعيار كلما زادت جودة الافصاح المحاسبى والعكس صحيح ، ومن ثم فان تطبيق معايير التقرير المالى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يساهم الى حد كبير فى زيادة الافصاح المحاسبى لتلك المشروعات ، وهذه تمثل خلاصة النتائج النهائية للبحث .

التوصيات :

بناءً على النتائج السابقة فان الباحث يوصى بما يلى :

- ١- التأكيد على أهمية الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة وضرورة توجيه نظر المسؤولين لإزالة المعوقات وحل المشاكل التي تواجه هذه المشروعات بما يؤهلها للقيام بالدور المنوط بها للمساهمة فى تنمية الاقتصاد القومي المصري .
- ٢- ضرورة قيام الجهات المصرية المعنية والمسئولة باتخاذ الإجراءات اللازمة نحو سرعة إصدار معايير التقرير المالى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة واعتمادها وتفعيلها ، وتحفيز المشروعات لتبنيها عند وضع تقاريرها المالية ، وعقد المزيد من المؤتمرات العلمية والدورات التدريبية من قبل الجهات العلمية والمنظمات المهنية لزيادة الوعي المحاسبى واتخاذ كل السبل التي من شأنها إلقاء الضوء على معايير التقارير المالية الدولية بصفة عامة ومتطلبات تطبيق معيار التقرير المالى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة .
- ٣- التأهيل العلمي والعملية اللازم والتنظيم المستمر للبرامج التدريبية للمحاسبين ومعدى القوائم المالية بما يساعد هؤلاء المحاسبين ومعدى القوائم المالية على الإلمام بهذه المعايير ، ومن ثم يسهل لهم تطبيقها والعمل بها .

البحوث المستقبلية :

- ١- يوصى الباحث بإجراء المزيد من البحوث والدراسات لوضع الآليات المناسبة لتعميم لمحاولة التوصل إلى التعديل المناسب لنموذج مخاطر المراجعة بحيث يأخذ فى الحسبان مخاطر أعمال المراجعة وبما يضمن تطوير دوره فى تخطيط أعمال المراجعة .
- ٢- يوصى الباحث أيضاً بإجراء المزيد من البحوث لدراسة أسباب عزوف مكاتب المحاسبة والمراجعة عن مراجعة مدى الالتزام بمعايير التقرير المالى ، وبيان أثر هذا النوع من المراجعة على كل من أتعاب المراجعة وتقرير المراجع .

هوامش البحث

(1) IASB, "IFRS for SMEs Fact Sheet " IFRS for SMEs, International Accounting Standards Board, 9 July 2009, p.1.

(٢) لمزيد من التفصيل ، يمكن الرجوع الى : السعافين ، هيثم ، ٢٠٠٨ ، " قراءة في معايير التقارير المالية الدولية القادمة للمنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم " ، المؤتمر العلمي المهني الدولي الثامن ، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين ، تشرين الأول ، عمان ، الأردن ، ص ٤ .

(٣) المحروق ، ماهر حسن ، إيهاب مقابله ، ٢٠٠٦ ، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة ، عمان ، الأردن ، أيار .

(٤) لمزيد من التفصيل ، يمكن الرجوع إلى : القواسمي ، حاتم ، ٢٠٠٨ ، " الاعتبارات الواجب مراعاتها عند المحاسبة للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية " ، المؤتمر العلمي المهني الدولي الثامن للفترة من ١٨ - ١٩ تشرين الأول ، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين ، عمان ، الأردن .

(5) www.IASB.org .

(٦) البنك الأهلي المصري المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر في ظل القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ ، النشرة الاقتصادية ، العدد الرابع ، مجلد السابع والخمسون ، القاهرة ، ص ٧٤ .

(٧) أنظر على سبيل المثال :

- الملتقى الخليجي الأول للمنشآت الصغيرة و المتوسطة بعنوان " مبادرة المنشآت الصغيرة والمتوسطة " ، مسقط ، عمان ، أكتوبر 2001 .

- المؤتمر الدولي 48 للمجلس العالمي للمنشآت الصغيرة بعنوان " تعزيز التأسيس والمنشآت الصغيرة ، بلفاست أيرلندا الشمالية ، يونيو 2003 .

- مؤتمر عالمي بعنوان " التنافسية مفتاح لبرنامج تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة " ، العقبة ، الاردن ، ديسمبر ، 2003 .

- الملتقى الدولي للمنشآت الصغيرة ، المنتدى 31 للملتقى الدولي للمنشآت الصغيرة ، بعنوان " المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تكتلات السوق العالمية " ، وارسو ، بولاندا ، 2004 .

- المجلس العالمي رقم 49 للمنشآت الصغيرة بعنوان " العولمة و تأثيرها على التأسيس وتنمية المنشآت الصغيرة في الدول النامية " ، جوهانسبرج ، جنوب أفريقيا ، يونيو 2004 .

- مؤتمر قومي بعنوان " نحو تعزيز القدرة التنافسية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في مصر
"، القاهرة ، مارس 2005 .

(٨) لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع الى :

- American Accounting Association, A statement of basic accounting theory (A,A,A) ,1966, pp7-18.

(٩) حماد ، طارق عبد العال ، ٢٠٠٠ ، التقارير المالية ، أسس الإعداد والعرض والتحليل ، جامعة عين شمس ، بدون ناشر ، ص ص ٥٤ - ٥٧

(١٠) الشاهد ، محمد سمير ، ٢٠٠٠ ، قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية ، اتحاد المصارف العربية ، ص ٥٦ .

(11) <https://ar.wikipedia.org/wiki>

(12) Daske, Holger , Luzi Hail, Christian Leuz, Rodrigo Verdi, 2008, Mandatory IFRS Reporting around the World: Early Evidence on the Economic Consequences, *Journal of Accounting Research*, Vol. 46, No. 5 , pp. 1085-1142.

(١٣) القشي ، ظاهر ، وهيثم العبادي ، ٢٠١٠ ، أثر غياب الإستراتيجية المحاسبية في المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم على كفاءة الأداء ، مجلة الدراسات المالية والتجارية ، كلية التجارة ، جامعة بني سويف ، العدد الثاني .

(14) De George, Emmanuel T., Colin B. Ferguson, and Nasser A. Spear (2013) How Much Does IFRS Cost? IFRS Adoption and Audit Fees, *The Accounting Review*, Vol. 88, No. 2, pp. 429-462.

(١٥) حسين ، هيام محمد إبراهيم " دراسة تحليلية لمدى إمكانية تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي الخاص بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في بيئة الأعمال المصرية - دراسة ميدانية " كلية التجارة ، جامعة السويس ، ٢٠١٣

(16) Albu, Catalin Nicolae , Nadia Albu , Szilveszter Fekete Pali-Pista , Maria Madalina Girbina ,Seval Kardes Selimoglu , Daniel Mate Kovacs , Janos Lukacs , Gergely Moh , Libuse Mullerova , Marie Pasekova , Aylin Poroy Arsoy , Baris Sipahi and Jiri Strouhal , 2013 , Implementation of IFRS for SMEs in Emerging Economies: Stakeholder Perceptions in the

Czech Republic, Hungary, Romania and Turkey , Journal of International Financial Management & Accounting , Volume 24, Issue 2, pages 140–175.

(17) Cheng ,Mandy, Wendy Green, Pieter Conradie,Noriyuki Konishi and Andrea Romi, 2014, The International Integrated Reporting Framework: Key Issues and Future Research Opportunities,Journal of International Financial Management & Accounting,Volume 25, Issue1, pages 90-119.

(18) Eng, Li Li, Li Sun,,Thanyaluk Vichitsarawong, 2014 , Are International Financial Reporting Standards–Based and U.S. GAAP–Based Accounting Amounts Comparable? Evidence From U.S. ADRs, 1. Journal of Accounting, Auditing & Finance , vol. 29 no. 2, 163-187 .

(19) Kim, Jeong-Bon, Haina Shi, Jing Zhou, 2014, International Financial Reporting Standards, institutional infrastructures, and implied cost of equity capital aroundthe world , Review of Quantitative Finance and Accounting, Volume 42,Issue3,pp469-507.

(20) Cameran, Mara, Domenico Campa, Angela Pettinicchio, 2014 , IFRS Adoption among Private Companies, Impact on Earnings Quality, Published online before print June 9, 2014, doi: 10.1177/0148558X14534260 Journal of Accounting, Auditing & Finance , vol. 29 no. 3, 278-305.

(٢١) جزر، هانى التابعى ، حنان أحمد رويحة ، ٢٠١٤ ، أثر المعيار الدولى الخاص بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم على تحديد الوعاء الضريبي فى الشركات المصرية - دراسة نظرية تحليلية ، المؤتمر السنوى الخامس لقسم المحاسبة كلية التجارة – جامعة القاهرة بعنوان (المحاسبة فى مواجهة التغيرات الاقتصادية والسياسية المعاصرة) ، السبت ٢٧ سبتمبر .

(22) Al-Mannai, Ebtessam S.; Nitham M. Hindi, 2015, Adoption of IFRS by listed companies in Qatar: challenges and solutions, Journal: Int. J. of Accounting and Finance, Vol.5, No.1, pp.1 – 26.

(23) Li, Xi and Holly I. Yang (2016) Mandatory Financial Reporting and Voluntary Disclosure: The Effect of Mandatory IFRS Adoption on

Management Forecasts. The Accounting Review, Vol. 91, No. 3, pp. 933-953.

- (٢٤) لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع الى الجدولين (١-١ ، ٢-١) بالملحق (٢) .
- (٢٥) لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع الى الجدولين (١-٢ ، ٢-٢) بالملحق (٢) .
- (٢٦) لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع الى الجدولين (١-٣ ، ٢-٣) بالملحق (٢) .
- (٢٧) أكد البعض على الكثير من هذه المشاكل ، ولمزيد من التفصيل يمكن الرجوع الى :
- Ghoneim, Ahmed Farouk (2002, forthcoming), "The Cultural Industries in Egypt. " Report submitted to the WIPO.
- (٢٨) للمزيد التفاصيل يمكن الرجوع الى الجداول (١٩ ، ٢٠ ، ٢١) بالملحق (٢) .

مراجع البحث

أولاً : المراجع العربية

- ١- الشاهد ، محمد سمير ، ٢٠٠٠ ، قواعد اعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية ، اتحاد المصارف العربية .
- ٢- جزر ، هانى التابعى ، حنان أحمد رويحة ، ٢٠١٤ ، أثر المعيار الدولى الخاص بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم على تحديد الوعاء الضريبي فى الشركات المصرية - دراسة نظرية تحليلية ، المؤتمر السنوى الخامس لقسم المحاسبة كلية التجارة - جامعة القاهرة بعنوان (المحاسبة فى مواجهة التغيرات الاقتصادية والسياسية المعاصرة) السبت ٢٧ سبتمبر.
- ٣- حسين ، هيام محمد ابراهيم ، ٢٠١٣ ، " دراسة تحليلية لمدى امكانية تطبيق المعيار الدولى للتقرير المالى الخاص بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم فى بيئة الأعمال المصرية - دراسة ميدانية " كلية التجارة ، جامعة السويس .
- ٤- حماد ، طارق عبد العال ، ٢٠٠٠ ، التقارير المالية ، أسس الاعداد والعرض والتحليل ، جامعة عين شمس ، بدون ناشر ، ص ص ٥٤ - ٥٧
- ٥- القشي ، ظاهر ، هيثم العبادي ، ٢٠١٠ ، أثر غياب الاستراتيجية المحاسبية فى المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم على كفاءة الأداء ، مجلة الدراسات المالية والتجارية ، كلية التجارة ، جامعة بني سويف ، العدد الثانى .

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Ghoneim, Ahmed Farouk ,2002, forthcoming, "The Cultural Industries in Egypt " Report submitted to the WIPO.
- De George , Emmanuel T., Colin B. Ferguson, and Nasser A. Spear, 2013, How Much Does IFRS Cost? IFRS Adoption and Audit Fees, The Accounting Review: March 2013, Vol. 88, No. 2, pp. 429-462.
- Cameran, Mara, Domenico Campa, Angela Pettinicchio, 2014 , IFRS Adoption among Private Companies, Impact on Earnings Quality, Published online before print June 9, 2014, doi: 10.1177/0148558X14534260 Journal of Accounting, Auditing & Finance , vol. 29 no. 3, 278-305.
- Eng, Li Li, Li Sun,,Thanyaluk Vichitsarawong, 2014 , Are International Financial Reporting Standards–Based and U.S. GAAP–Based Accounting Amounts Comparable? Evidence From U.S. ADRs, 1. Journal of Accounting, Auditing & Finance , vol. 29 no. 2, 163-187 .
- Kim, Jeong-Bon, Haina Shi, Jing Zhou, International Financial Reporting Standards, institutional infrastructures, and implied cost of equity capital around the world , 2014 , Review of Quantitative Finance and Accounting, Volume 42, Issue 3, pp 469-507.
- Cheng , Mandy, Wendy Green, Pieter Conradie, Noriyuki Konishi and Andrea Romi , 2014, The International Integrated Reporting Framework: Key Issues and Future Research Opportunities, Journal of International Financial Management & Accounting, Volume 25, Issue 1, pages 90-119.
- Albu , Catalin Nicolae, Nadia Albu , Szilveszter Fekete Pali-Pista , Maria Madalina Girbina ,Seval Kardes Selimoglu , Daniel Mate Kovacs , Janos Lukacs , Gergely Moh , Libuse Mullerova , Marie Pasekova , Aylin Poroy Arsoy , Baris Sipahi and Jiri Strouhal , 2013 , Implementation of IFRS for SMEs in Emerging Economies:

Stakeholder Perceptions in the Czech Republic, Hungary, Romania and Turkey , Journal of International Financial Management & Accounting , Volume 24, Issue 2, pages 140–175.

- Daske, Holger , Luzi Hail, Christian Leuz, Rodrigo Verdi, 2008, **Mandatory IFRS Reporting around the World: Early Evidence on the Economic Consequences**, Journal of Accounting Research, Vol. 46, No. 5, pp. 1085-1142.
- Al-Mannai , Ebtessam S.; Nitham M. Hindi, 2015, **Adoption of IFRS by listed companies in Qatar: challenges and solutions**, Journal: Int. J. of Accounting and Finance, Vol.5, No.1, pp.1 – 26.
- Li , Xi and Holly I. Yang , 2016, **Mandatory Financial Reporting and Voluntary Disclosure: The Effect of Mandatory IFRS Adoption on Management Forecasts**. The Accounting Review, Vol. 91, No. 3, pp. 933-953.

أخرى :

- **International Accounting Standards Board, Press Release, United Kingdom, 9 July, 2009,P1.**
- <https://ar.wikipedia.org/wiki>.
- **American Accounting Association, A statement of basic accounting theory (A,A,A) ,1966, pp7-18.**

مؤتمرات :

- **الملتقى الخليجي الأول للمنشآت الصغيرة و المتوسطة بعنوان “ مبادرة المنشآت الصغيرة والمتوسطة “ ، مسقط ، عمان ، أكتوبر 2001 .**
- **المؤتمر الدولي 48 للمجلس العالمي للمنشآت الصغيرة بعنوان “ تعزيز التأسيس والمنشآت الصغيرة ، بلفاست أيرلندا الشمالية ، يونيو 2003 .**
- **المؤتمر الدولي بعنوان “ التنافسية مفتاح لبرنامج تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة “ العقبة ، الاردن ، ديسمبر ، 2003 .**
- **الملتقى الدولي للمنشآت الصغيرة ، المنتدى 31 للملتقى الدولي للمنشآت الصغيرة ، بعنوان “ المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تكتلات السوق العالمية “ ، وارسو ، بولاندا ، 2004 .**

- المجلس العالمى رقم 49 للمنشآت الصغيرة بعنوان “ العولمة و تأثيرها على التأسيس وتنمية المنشآت الصغيرة في الدول النامية “ جوهانسبرج ، جنوب أفريقيا ، يونيو 2004 .
- المؤتمر القومى بعنوان “ نحو تعزيز القدرة التنافسية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في مصر ” ، القاهرة ، مارس 2005 .

الملحق رقم (١)

استمارة استقصاء

السيد الفاضل :

- مستثمر أو صاحب شركة
- محلل مالي
- محاسب أو معد قوائم مالية
- مراقب حسابات
- مقرض أو مسئول ائتمان ببنك

تحية طيبة وبعد

يمثل الاستقصاء التالي جزء من بحث بعنوان " معيار التقرير المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة (IFRS for SMEs) وزيادة جودة الافصاح المحاسبي بالتطبيق على البيئة المصرية - دراسة اختبارية " برجاؤ التكرم بتقديم مساعدتكم فى الاجابة على أسئلة هذا الاستقصاء ، واطافة الملاحظات التى ترونها لاطمام البحث وكتابة التعليق ان أمكن ، مع رجاء سرعة الرد علماً بأن الردود ستكون سرية تماماً .

أخيراً لكم من الباحث خالص الشكر والتقدير ،،،،،

الباحث

ثانياً : مجالات الاستقصاء
القسم الأول
دراسة لأهمية كل من المشروعات الصغيرة والمتوسطة
ودور المعيار الدولي للتقرير المالى لها

السؤال	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق مطلقاً
١- المشروعات الصغيرة والمتوسطة لها دور هام فى تنمية الاقتصاد القومى .					
٢- المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر تطورت بالقدر الذى جعلها تساهم فى تطور الاقتصاد القومى.					
٣- يجب على معدى القوائم والتقارير					

					<p>المالية بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الامام بالمعيار الدولى لاعداد التقارير المالية لتلك المنشآت .</p>
					<p>٤- تطبيق المشروعات الصغيرة والمتوسطة لمعيار التقرير المالى يمكن أن يودى الى نتائج ايجابية فى صالح الاقتصاد المصرى .</p>
					<p>٥- تلتزم المشروعات الصغيرة والمتوسطة</p>

					<p>بتطبيق المعيار الدولى للتقرير المالى للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم .</p> <p>٦- اذا كانت تلك المشروعات تطبق هذا المعيار فانها تطبقه بكفاءة .</p> <p>٧- مكاتب ومؤسسات المراجعة فى مصر تهتم بمراجعة مدى تطبيق هذه المشروعات لذلك المعيار .</p>
--	--	--	--	--	--

٨- اذا لم تكن موافقاً على ماسبق فما هى أهم المعوقات التى حالت دون تطورها بما يجعلها تساهم فى تطور الاقتصاد القومى ، وماهى مقترحاتك لتأهيل هذه المشروعات للقيام بالدور المنوط بها ؟

القسم الثانى

قياس العلاقة بين كل من احتياجات مستخدمى التقارير المالية ومتطلبات القياس والافصاح المحاسبى ومتطلبات جودة تطبيق معيار التقرير المالى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وجودة الافصاح المحاسبى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

السؤال الأول : ما هى من وجهة نظرك أهم الفئات المعنية أو الأكثر اهتماماً بتطبيق معيار التقرير المالى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على هذه المشروعات فى مصر ؟

السؤال الثانى : هل هناك متطلبات ومقاييس معينة يمكن الاستعانة بها فى قياس جودة التقارير المالية ؟

نعم لا محايد

السؤال الثالث : اذا كانت اجابتك بنعم فماهى أهم هذه المتطلبات والمقاييس – أذكرها ؟

السؤال الرابع : أى من المتطلبات والمقاييس السابقة يمكن الاستعانة بها فى قياس جودة تطبيق معيار التقرير المالى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر ؟

السؤال الخامس : هل هناك علاقة بين متطلبات كل من القياس والافصاح المحاسبى ومتطلبات جودة تطبيق هذا المعيار ؟

علاقة قوية جداً علاقة قوية علاقة متوسطة علاقة ضعيفة لا توجد علاقة

السؤال السادس : هل هناك علاقة بين متطلبات جودة تطبيق معيار التقرير المالى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والاحتياجات الفعلية لمستخدمى تلك القوائم والتقارير ؟

علاقة قوية جداً علاقة قوية علاقة متوسطة علاقة ضعيفة لا توجد علاقة

السؤال السابع : ماهو أثر العلاقة بين متطلبات جودة تطبيق معيار التقرير المالى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والاحتياجات الفعلية لمستخدمى تلك القوائم والتقارير على

جودة الافصاح المحاسبى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ؟

تأثير ايجابى كبير جداً تأثير ايجابى كبير تأثير ايجابى متوسط تأثير ضعيف لا يوجد تأثير

السؤال الثامن : هل يساهم تطبيق معايير التقارير المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فى تحسين الافصاح المحاسبى لهذه المشروعات فى البيئة المصرية ، وسد الفجوة بين

ما تقدمه تلك المعايير وما يطلبه مستخدمو التقارير المالية لتلك المشروعات .

بدرجة كبيرة جداً بدرجة كبيرة بدرجة متوسطة بدرجة ضعيفة لايساهم فى تحسينه

القسم الثالث

قياس جودة تطبيق معيار التقرير المالى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فى هذه المشروعات
بالتطبيق على البيئة المصرية

فيما يلى مجموعة المتطلبات التى اقترحها الباحث لقياس مدى جودة تطبيق معيار التقرير
المالى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فى هذه المشروعات ، حدد مدى توافر كل منها فى
التقارير المالية لهذه النوعية من المشروعات بمصر :

غير متوافر	درجة ضعيفة	درجة مقبولة	درجة جيدة	درجة ممتازة	المتطلب
					١- اعتماد معايير الإبلاغ المالى الدولية (IFRS) كأساس لها .
					٢- تطبيق المعيار المحاسبي المناسب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
					٣- سهولة العرض المالى والافصاح المحاسبي
					٤- توضيح السياسات والطرق

					المحاسبية بالشكل الذي يمكن من فهمه
					٥- سهولة التطبيق والممارسة في هذه المنشآت
					٦- تلبية رغبات واحتياجات مستخدمي البيانات المالية لهذه المؤسسات .
					٧- تحتوي على إرشادات ومعالجات أقل من معايير الإبلاغ المالية الدولية لإعداد التقارير المالية .
					٨- تتوافق مع التطور التكنولوجي والثقافي لهذه المشروعات

					والمستثمرين والعاملين فيها .
					٩- اعتماد وتطبيق أبسط المعالجات في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة
					١٠- تطبيق أيسر وأعم بدائل المعالجة المحاسبية وتجنب البدائل التي تتطلب معالجة طويلة أو معقدة .
					١١- تساعد في إعداد قوائم وتقارير مالية تتوافق مع حجم وعمل هذا النوع من المشروعات .
					١٢- تساعد في التحول إلى شركة مساهمة عامة في حال نمو الشركة في المستقبل .

الملحق (٢)

Regression:

جدول (١-١)

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	22.831	3	7.610	13.614	.000 ^a
	Residual	49.750	89	.559		
	Total	72.581	92			

a. Predictors: (Constant), تطورت لها او قري غمرل اتاع ورش لم في الما ريرظنا ابي اع م قيه ط تبليظ م للمستخدمين، متطلبات القياس والافصاح

b. Dependent Variable: تطورت لها او قري غمرل اتاع ورش لم يس اح لما حلف ال ا تدوج

جدول (٢-١)

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	95% Confidence Interval for B	
		B	Std. Error	Beta			Lower Bound	Upper Bound
1	(Constant)	.499	.559		.892	.375	-613	1.610
	الاحتياجات الفعلية للمستخدمين	.236	.100	.230	2.370	.020	.038	.435
	متطلبات القياس والافصاح	-.197	.128	-.152	-1.547	.125	-.451	.056
	متطلبات تطبيق معايير التقارير المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	.551	.090	.543	6.095	.000	.372	.731

a. Dependent Variable: تظريف لها وتي تحمل اتاع ورش طل يس اح لها ل حفبالا تدوج

جدول (١-٢)

Chi-Square Test

Frequencies

فئات الدراسة

	Observed N	Expected N	Residual
مستثمر أو صاحب شركة	21	18.6	2.4
محلل مالي	15	18.6	-3.6
محاسب أو مُعد قوائم مالية	24	18.6	5.4
مراقب حسابات	21	18.6	2.4
"أخرى" بنوك ومقرضين وضرائب	12	18.6	-6.6
Total	93		

جدول (٢-٢)

Test Statistics

	فئات الدراسة
Chi-Square ^a	5.226
df	4
Asymp. Sig.	.265

a. 0 cells (.0%) have expected frequencies less than 5. The minimum expected cell frequency is 18.6.

Correlations:

جدول (١-٣)

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	19.500	1	19.500	33.429	.000 ^a
	Residual	53.081	91	.583		
	Total	72.581	92			

a. Predictors: (Constant), تطبيق نماذج تقييم المخاطر المالية

b. Dependent Variable: تطورات نمو أو تراجعات نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة

جدول (٣-٣)

(٢)

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	95% Confidence Interval for B	
		B	Std. Error	Beta			Lower Bound	Upper Bound
1	(Constant)	.802	.361		2.222	.029	.085	1.519
	متطلبات تطبيق معايير التقارير المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	.526	.091	.518	5.782	.000	.345	.707

a. Dependent Variable: تطورات نمو أو تراجعات نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة

جدول (٤)

Correlations

	جودة الافصاح المحاسبي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	الاحتياجات الفعلية للمستخدمين	متطلبات القياس والافصاح	متطلبات تطبيق معايير التقارير المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة
جودة الافصاح المحاسبي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	Pearson Correlation Sig. (2-tailed) N	1 .163 1116	.029 .780 93	.518** .000 93
الاحتياجات الفعلية للمستخدمين	Pearson Correlation Sig. (2-tailed) N	.163 .119 93	1 .000 93	-.006 .958 93
متطلبات القياس والافصاح	Pearson Correlation Sig. (2-tailed) N	.029 .780 93	.424** .000 93	.154 .139 93
متطلبات تطبيق معايير التقارير المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	Pearson Correlation Sig. (2-tailed) N	.518** .000 93	-.006 .958 93	1 .000 93

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

جدول (٥)

للمشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً هاماً في تنمية الاقتصاد القومي

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid محايد	9	9.4	9.7	9.7
موافق	63	65.6	67.7	77.4
موافق بشده	21	21.9	22.6	100.0
Total	93	96.9	100.0	
Missing System	3	3.1		
Total	96	100.0		

جدول (٦)

المشروعات الصغيرة والمتوسطة تطورت بالقدر الذي جعلها تساهم في تطور الاقتصاد القومي

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid غير موافق مطلقاً	3	3.1	3.2	3.2
غير موافق	18	18.8	19.4	22.6
محايد	27	28.1	29.0	51.6
موافق	39	40.6	41.9	93.5
موافق بشده	6	6.3	6.5	100.0
Total	93	96.9	100.0	
Missing System	3	3.1		
Total	96	100.0		

جدول (٧)

يجب على معدي القوائم والتقارير المالية بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الإلمام بالمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid محايد	12	12.5	12.9	12.9
موافق	66	68.8	71.0	83.9
موافق بشده	15	15.6	16.1	100.0
Total	93	96.9	100.0	
Missing System	3	3.1		
Total	96	100.0		

جدول (٨)

تبني المشروعات الصغيرة والمتوسطة لمعيار التقرير المالي قديؤدي لنتائج ايجابية في صالح الاقتصاد المصري

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محايد	9	9.4	9.7	9.7
	موافق	66	68.8	71.0	80.6
	موافق بشده	18	18.8	19.4	100.0
	Total	93	96.9	100.0	
Missing	Sy stem	3	3.1		
Total		96	100.0		

جدول (٩)

تلتزم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بتطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق مطلقاً	21	21.9	22.6	22.6
	غير موافق	27	28.1	29.0	51.6
	محايد	27	28.1	29.0	80.6
	موافق	18	18.8	19.4	100.0
	Total	93	96.9	100.0	
Missing	Sy stem	3	3.1		
Total		96	100.0		

جدول (١٠)

إذا كانت تلك المشروعات تطبق هذا المعيار الدولي فإنها تطبقه بكفاءة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	6	6.3	6.5	6.5
	محايد	81	84.4	87.1	93.5
	موافق	6	6.3	6.5	100.0
	Total	93	96.9	100.0	
Missing	System	3	3.1		
Total		96	100.0		

جدول (١١)

مكاتب ومؤسسات المراجعة في مصر تهتم بمراجعة مدى تطبيق هذه المشروعات لهذا المعيار

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق مطلقاً	18	18.8	19.4	19.4
	غير موافق	24	25.0	25.8	45.2
	محايد	39	40.6	41.9	87.1
	موافق	12	12.5	12.9	100.0
	Total	93	96.9	100.0	
Missing	System	3	3.1		
Total		96	100.0		

جدول (١٢)

جدول (١٤)

هناك علاقة بين متطلبات كل من القياس والافصاح المحسبي ومتطلبات جودة تطبيق هذا المعيار

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulativ e Percent
Valid	علاقة ضعيفة	9	.7	9.7	9.7
	علاقة متوسطة	12	1.0	12.9	22.6
	علاقة قوية	69	5.7	74.2	96.8
	علاقة قوية جداً	3	.2	3.2	100.0
	Total	93	7.7	100.0	
Missing	Sy stem	1116	92.3		
Total		1209	100.0		

جدول (١٥)

هناك علاقة بين متطلبات جودة تطبيق معيار التقرير المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والإحتياجات الفعلية لمستخدمي تلك القوائم

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulativ e Percent
Valid	علاقة ضعيفة	9	.7	9.7	9.7
	علاقة متوسطة	9	.7	9.7	19.4
	علاقة قوية	51	4.2	54.8	74.2
	علاقة قوية جداً	24	2.0	25.8	100.0
	Total	93	7.7	100.0	
Missing	Sy stem	1116	92.3		
Total		1209	100.0		

جدول (١٦)

العلاقة بين متطلبات جودة تطبيق معيار التقرير المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والاحتياجات الفعلية لمستخدمي القوائم على جودة الإفصاح المحاسبي

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid تأثير متوسط	6	.5	6.5	6.5
تأثير ايجابي	18	1.5	19.4	25.8
تأثير ايجابي كبير	42	3.5	45.2	71.0
تأثير ايجابي كبير جداً	27	2.2	29.0	100.0
Total	93	7.7	100.0	
Missing System	1116	92.3		
Total	1209	100.0		

جدول

(١٧)

ساهم تطبيق معايير التقارير المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحسين جودة الإفصاح المحاسبي لهذه المشروعات في البيئة المصرية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid تحسين بدرجة ضعيفة	12	1.0	12.9	12.9
تحسين بدرجة متوسطة	6	.5	6.5	19.4
تحسين بدرجة كبيرة	57	4.7	61.3	80.6
تحسين بدرجة كبيرة جداً	18	1.5	19.4	100.0
Total	93	7.7	100.0	
Missing System	1116	92.3		
Total	1209	100.0		

جدول (١٨)

Statistics

		هذاك علاقة بين متطلبات جودة تطبيق معايير التقرير المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والاحتياجات الفعلية لمستخدمي تلك القوائم على جودة الافصاح المحاسبى	هذاك علاقة بين متطلبات جودة تطبيق معايير التقرير المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والاحتياجات الفعلية لمستخدمي تلك القوائم	أثر العلاقة بين متطلبات جودة تطبيق معايير التقرير المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والاحتياجات الفعلية لمستخدمي تلك القوائم على جودة الافصاح المحاسبى	يساهم تطبيق معايير التقارير المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحسين جودة الافصاح المحاسبى لهذه المشروعات في البيئة المصرية
N	Valid Missing	93 1116	93 1116	93 1116	93 1116
Mean		2.55	3.71	3.97	4.01
Std. Error of Mean		.083	.071	.090	.086
Median		3.00	4.00	4.00	4.00
Mode		3	4	4	4
Std. Deviation		.801	.685	.865	.827
Variance		.642	.469	.749	.685
Skewness		-1.328	-1.422	-.863	-.608
Std. Error of Skewness		.250	.250	.250	.250
Kurtosis		-.089	1.578	.417	-.024
Std. Error of Kurtosis		.495	.495	.495	.495
Range		2	3	3	3
Minimum		1	2	2	2
Maximum		3	5	5	5
Sum		237	345	369	373

جدول (١٩)

Statistics

N	Valid Missing	93 3	93 3	93 3	93 3	93 3	93 3	93 3	93 3
Mean		3.77	2.55	3.71	3.97	3.97	3.87	2.84	2.65
Std. Error of Mean		.111	.083	.071	.090	.094	.091	.092	.104
Median		4.00	3.00	4.00	4.00	4.00	4.00	3.00	3.00
Mode		4	3	4	4	4	4	3	3
Std. Deviation		1.075	.801	.685	.865	.902	.875	.888	1.007
Variance		1.155	.642	.469	.749	.814	.766	.789	1.014
Skewness		.466	-1.328	-1.422	-.863	-.480	-.937	-.246	-.604
Std. Error of Skewness		.250	.250	.250	.250	.250	.250	.250	.250
Kurtosis		-.132	-.089	1.578	.417	-.607	.456	.583	-.773
Std. Error of Kurtosis		.495	.495	.495	.495	.495	.495	.495	.495
Range		4	2	3	3	3	3	4	3
Minimum		2	1	2	2	2	2	1	1
Maximum		6	3	5	5	5	5	5	4
Sum		351	237	345	369	369	360	264	246
Percentiles		25 50 75	2.00 3.00 3.00	4.00 4.00 4.00	4.00 4.00 5.00	3.00 4.00 5.00	4.00 4.00 4.00	2.00 3.00 3.00	2.00 3.00 3.00

جدول (٢٠)

Statistics

		تطبيق المعيار المحاسبي المناسب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	سهولة العرض المالي والافصاح المحاسبي	توضيح السياسات والطرق المحاسبية بالشكل الذي يمكن فهمه	سهولة التطبيق والممارسة في هذه المنشآت	تلبية رغبات واحتياجات مستخدمي البيانات المالية لهذه المؤسسات
N	Valid	93	93	93	93	93
	Missing	1116	1116	1116	1116	1116
Mean		2.65	3.13	2.97	2.90	2.87
Std. Error of Mean		.104	.095	.090	.104	.105
Median		3.00	3.00	3.00	3.00	3.00
Mode		3	3	3	3	3
Std. Deviation		1.007	.912	.865	1.001	1.013
Variance		1.014	.831	.749	1.001	1.027
Skewness		-.604	.267	.371	-.002	-.312
Std. Error of Skewness		.250	.250	.250	.250	.250
Kurtosis		-.773	.343	.610	-.003	-.333
Std. Error of Kurtosis		.495	.495	.495	.495	.495
Range		3	4	4	4	4
Minimum		1	1	1	1	1
Maximum		4	5	5	5	5
Sum		246	291	276	270	267
Percentiles	25	2.00	3.00	2.00	2.00	2.00
	50	3.00	3.00	3.00	3.00	3.00
	75	3.00	4.00	3.00	3.00	4.00

جدول

(٢١)

Statistics

		تحتوي على ارشادات ومعالجات أقل من معيار الإبلاغ المالية الدولية لإعداد التقارير المالية	تتوافق مع التطور التكنولوجي والثقافي لهذه المشروعات والمستثمرين والعاملين بها	اعتماد وتطبيق ايسط المعالجات في المعايير المالية الاعداد التقارير المالية الكاملة	تطبيق ايسر وأعم بدائل المعالجة المحاسبية وتجنب البدائل التي تتطلب معالجة طويلة او معدة	تساعد في اعداد قوائم وتقارير مالية تتوافق مع حجم وعمل هذا النوع من المشروعات	تساعد في التحول إلى شركة مساهمة عامة في حال نمو الشركة في المستقبل
N	Valid	93	93	93	93	93	93
	Missing	1116	1116	1116	1116	1116	1116
Mean		2.39	2.68	2.52	2.74	3.45	2.19
Std. Error of Mean		.098	.110	.109	.099	.091	.107
Median		3.00	3.00	3.00	3.00	3.00	2.00
Mode		3	3	3	3	3	1 ^a
Std. Deviation		.944	1.065	1.049	.954	.879	1.035
Variance		.892	1.134	1.100	.911	.772	1.071
Skewness		-.141	-.146	.043	-.147	.445	.142
Std. Error of Skewness		.250	.250	.250	.250	.250	.250
Kurtosis		-.991	-.580	-.490	.034	-.569	-1.312
Std. Error of Kurtosis		.495	.495	.495	.495	.495	.495
Range		3	4	4	4	3	3
Minimum		1	1	1	1	2	1
Maximum		4	5	5	5	5	4
Sum		222	249	234	255	321	204
Percentiles	25	2.00	2.00	2.00	2.00	3.00	1.00
	50	3.00	3.00	3.00	3.00	3.00	2.00
	75	3.00	3.00	3.00	3.00	4.00	3.00

a. Multiple modes exist. The smallest value is shown